

نموذج محاسبي مقترح للتكامل بين حوكمة الشركات والأداء المستدام

كمدخل لتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية

- دراسة تطبيقية -

د. فيصل محمد عبد الجليل*

د. إبراهيم مسعود الفرجاني**

ملخص الدراسة:

تلعب صناعة التأمين دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء؛ نظراً لما تتمتع به من تدفقات نقدية واستثمارية وتقوية النسيج الاجتماعي؛ يضاف إلى ذلك أن قطاع التأمين يمثل جزءاً مهماً من المنظومة المالية، وتكمن أهميته الاقتصادية في تغطية الخسائر، والحد من المخاطر التي يتعرض لها الأفراد والشركات، حيث أدت التطورات المستمرة والمتزايدة التي شهدها قطاع التأمين إلى الزيادة في حدة المنافسة ليس على المستوى المحلي -فقط- وإنما تعدى ذلك إلى المستوى الدولي، مما يتوجب على إدارة شركات التأمين دعم كفاءة وفاعلية أدواتها المالية والفنية لمواجهة هذه التحديات والمخاطر نيابة عن الملاك وفقاً لنظرية الوكالة، والاهتمام بإدارة وتقييم المخاطر وتفعيل مبادي حوكمة الشركات، والتركيز على هدف تعظيم القيمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بوصفه أحد أهم الأهداف الاستراتيجية.

وبناءً على ما كشفت عنه الدراسات السابقة التي تناولتها الدراسة من مظاهر سلبية أمكن ترجمتها في تساؤل رئيسي هو: "هل يمكن وضع نموذج محاسبي مقترح للتكامل بين حوكمة الشركات والأداء المستدام كمدخل لتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية؟"، حيث قام الباحثان بصياغة هدف رئيس يتمثل في: "وضع نموذج محاسبي مقترح للتكامل بين حوكمة الشركات وأداء الاستدامة للشركة كمدخل لتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية، وتكمن أهمية

الدراسة في الربط الوصفي والتطبيقي للتكامل بين حوكمة شركات التأمين والأداء المستدام كمدخل لتعظيم قيمتها، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لعرض الإطار النظري للدراسة تمهيداً لتطبيق مجموعة من الإجراءات اللازمة لاختبار فروض الدراسة من خلال إجراء دراسة تطبيقية اعتماداً على المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وتوصلت الدراسة إلى وضع إطار ونموذج محاسبي مقترح للتكامل بين حوكمة الشركات والأداء المستدام للشركة كمدخل لتعظيم قيمة الشركات واختباره على واقع شركات التأمين الليبية.

الكلمات الدالة: استدامة الشركة، حوكمة الشركات، تعظيم قيمة الشركة، شركات التأمين

مقدمة الدراسة:

للاتعمد العديد من الشركات في بناء سمعتها علي فلسفة تعظيم الربح الاقتصادي -فقط- بل اتجهت للإفصاح عن معلومات مالية وغير مالية، بهدف إعلام أصحاب المصالح بالمعلومات اللازمة عن الأداء الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي، وحوكمة الشركة لتقييم أدائها علي الوجه الصحيح، وتحديد القيمة العادلة لاستثماراتها والتعامل مع المخاطر؛ بما يعكس علي تحسين سمعة الشركة وصورتها في المجتمع، ويضمن استدامة ربحيتها وتحقيق ميزة تنافسية لها (Romero et al., 2014; Yadav et al., 2016).

تركز اهتمام الإدارة سابقاً على تحديد قيمة الشركة من منظور حملة الأسهم فقط، والذي يهتم بهدف تعظيم الربح، حيث انتقدت دراسة السيد (2015) هدف تعظيم الربح كهدف لإدارة الشركة وهو هدف ضعيف غير شامل؛ لأن إدارة الشركة باستطاعتها زيادة أرباح الشركة بصورة غير عادية في سنة ما، مع عدم القدرة في تحقيق أرباح مستقبلية بصورة منتظمة، وأضافت الدراسة أن هناك انتقاداً مهماً لمدخل تعظيم الربح لأنه لاياخذ في الاعتبار، المخاطر الناتجة عن الاستثمار؛ مما يؤثر في

تدفق الأرباح المتوقعة؛ لأن المستثمرين يبحزون للاستثمار الأكثر ربحية، مما أصبح لزاماً على إدارة الشركات أن توجه جهودها نحو التركيز على هدف تعظيم القيمة كأحد أهم الأهداف الاستراتيجية وأهم المؤشرات على كفاءة الإدارة، من خلال زيادة القيمة السوقية لأسهمها، وأصبح لزاماً على إدارة الشركة أن تركز توجهاتها نحو الأداء المستدام كأحد الأدوات الاستراتيجية لتحقيق الأهداف طويلة الأجل والتي من بينها هدف تعظيم قيمة الشركة.

إن الأداء المستدام يمكن أن يكون مصدراً للنجاح والابتكار والربحية للشركات، لاستخدام هذا المصدر والتعامل مع التحديات التي تواجهها مما يترتب عليه حاجة الشركات إلى إطار يمكنها الاعتماد عليه من أجل تحديد الفرص والتهديدات وتطوير وتنفيذ ومراقبة وتحسين استراتيجيات استدامتها لتكون أكثر قيمة (لأنفسهم وللمجتمع) وأكثر نجاحاً من الناحية الاقتصادية، ويجب على الشركات التعامل مع الفرص والمخاطر والالتزامات، أما فيما يتعلق باحتياجات الاستدامة يجب تحديدها لتصبح أكثر نجاحاً من حيث الجوانب البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية. وهناك العديد من الأساليب والأدوات المختلفة لدعم ممارسة الأعمال في أداء الاستدامة؛ ومع ذلك، لا يزال هناك عدم وجود نظرة شاملة ومتكاملة عن الأداء المستدام للشركات (Baumgartner, 2014).

وأكدت دراسة (Salvioni & Astori (2015) على الدور الجديد للشركات في المجتمع، بسبب تنامي الاحتيال أسوء إدارة الأعمال، مما أدى إلى وجود مفاهيم جديدة ناشئة عن الاستدامة في جميع أنحاء العالم وإدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة، ولعل من المناسب التأكيد على الترابط بين إدارة الشركة وأصحاب المصلحة، والمسؤولية الاجتماعية والبيئية الاقتصادية، والقدرة على الحصول على الموارد، وأضافت الدراسة أنه وبطبيعة الحال لا تعني استدامة الشركات فقدان

الأهمية في تعظيم القيمة وعلى العكس من ذلك، وأن منهج الحوكمة الذي يهدف إلى زيادة قدرات المساهمين في تعظيم القيم مع مرور الوقت من خلال استغلال الفرص وإدارة المخاطر الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

ويرى الباحثان أن الشركات التي تتبنى منهج الأداء المستدام ضمن استراتيجياتها وتعتمد أساليب وأدوات حوكمة الشركات في تحسين أدائها الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي تدرك مسؤولياتها تجاه مختلف أصحاب المصلحة، الأمر الذي يعتبر تفسير حديث للروابط بين نجاح الشركة طويل الأمد ومصالح أصحاب المصلحة، وتعظم من قيمتها وتحقق أهدافها؛ وترتيباً على ما سبق تدور هذه الدراسة حول وضع نموذج محاسبي مقترح للتكامل بين حوكمة الشركات الأداء المستدام كمدخل لتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية.

الدراسات السابقة:

يمكن أن يكون الأداء المستدام لإدارة الشركات مصدراً للميزة التنافسية وعامل نجاح طويل الأجل لأي شركة، وحيث تتطلب الحوكمة المستدامة أن ينظر مجلس الإدارة في التوقعات الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية بطريقة متكاملة، بغض النظر عن هيكل الملكية والقواعد الرسمية لحوكمة الشركات؛ ويخفف هذا من الاختلافات التقليدية بين النظرة الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات؛ وعليه يتناول الباحثان الأدب المحاسبي المتمثل في المشكلة البيئية من خلال ثلاثة مداخل، يتعلق المدخل الأول بدور حوكمة الشركات في دعم الأداء المستدام للشركة، والثاني دور الأداء المستدام كمدخل لتعظيم قيمة الشركة، بينما يختص المدخل الثالث بتطبيق الحوكمة كمدخل لتعظيم قيمة الشركة، كما يأتي:

فيما يخص المدخل الأول المتمثل في دور حوكمة الشركات في دعم أداء الاستدامة للشركة، تهتم دراسة (Kocmanová & Šimberová (2014 بتحديد

مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي وحوكمة الشركات، وتهدف الدراسة التجريبية الذي تم تنفيذها تحديد مؤشرات الحوكمة كإطار رئيس لقياس الأداء المستدام للشركة في تقاريرها، وتم تحليل العوامل ومؤشرات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للشركات في الصناعات التحويلية، واختيار المؤشرات في سلسلة من المراحل المتعاقبة بواسطة تحليل متعدد العوامل؛ وأشارت نتائج تحليل العوامل إلى أن العوامل تنقسم إلى ثلاث فئات للقياس هي: البيئة (الاستثمارات، والانبعاثات، واستهلاك المصدر، والنفايات)، الاجتماعية (المجتمع، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل والعمل اللائق، ومسؤولية المنتج)، حوكمة الشركات (المراقبة، وإعداد التقارير، وفعالية حوكمة الشركات، وهيكل حوكمة الشركات، والامتثال). وعليه يمكن القول بأن هذه الدراسة تساهم في الجهد المبذول لحل مشكلات قياس أداء استدامة الشركة واقتراح الإطار المفاهيمي لمؤشرات الحوكمة والإفصاح المحاسبي من خلال تقارير الاستدامة للشركات التحويلية العاملة في الصناعات التحويلية.

وتناولت دراسة Shrivastava & Addas (2014) العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المستدام، وذلك باستخدام نطاق واسع من بيانات وكالة بلومبرغ⁽¹⁾ البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) Environmental, Social and Governance، وتأثير ثقافة الاستدامة المؤسسية على سلوك الشركات وأدائها؛ حيث إن ثقافة الاستدامة للشركات تلعب دوراً مهماً في مختلف جوانب سلوك الشركة وأدائها، وتؤكد الدراسة على أن حوكمة الشركات ذات الجودة يمكن أن تولد أداءً عالياً

1- بلومبيرغ نيوز (بالإنجليزية: Bloomberg News) هي وكالة أنباء دولية، تأسست في 1990. يقع مقرها في نيويورك في الولايات المتحدة. تأسست في البداية تحت اسم بلومبيرغ بيزنس نيوز لتقديم التقارير المتعلقة بالأخبار المالية. أسسها كل من مايكل بلومبيرغ رجل الأعمال الأمريكي والصحفي الأمريكي ماثيو وينكلر.

للاستدامة؛ من خلال التحقيق في العلاقة بين حوكمة الشركات وخصائص الاستدامة لـ S&P 100 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتشير النتائج الأولية إلى أن نتائج الإفصاح البيئي والإفصاح عن ESG تتأثر بشدة بنتائج الإفصاح عن الحوكمة، ويمثل حضور اجتماعات مجلس الإدارة مؤشراً مهماً على استدامة الشركة، مما يوحي بأن المجالس الأكثر انضباطاً تؤدي إلى أداء استدامة أفضل.

وتبحث دراسة (Hussain,et al (2018) بشكل تجريبي في العلاقة بين حوكمة الشركات الأداء المستدام الثلاثي من خلال نظرية الوكالة ونظرية أصحاب المصلحة؛ وتوصلت إلى أنه لا توجد نظرية واحدة تفسر العلاقات المفترضة تفسيراً كاملاً، حيث تم قياس أداء الاستدامة من خلال تحليل المحتوى اليديوي لتقارير الاستدامة للشركات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، وقد تم دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات المختارة على كل بُعد من أبعاد أداء الاستدامة، على النحو المحدد في إطار (Global Reporting Initiative (GRI، حيث يسمح هذا المنهج بتحديد آليات الحوكمة التي تعزز أداء الأبعاد الثلاثة للاستدامة، وأن بعض الآليات لا تلائم سوى الأبعاد المحددة للاستدامة، وتوفر النتائج المستندة إلى الحقائق الدعم لبداية جديدة في عملية التنظير؛ لذا يجب على النظريات ألا تحاول -فقط- تقديم الأساس المنطقي لتأثير حوكمة الشركات على الاستدامة، ولكن -أيضاً- لتوضيح أي بُعد من أبعاد الاستدامة قد يكون أكثر تأثيراً.

وهدفت دراسة (Sar (2018) إلى التفكير في تأثير حوكمة الشركات على أداء الاستدامة، وتهدف إلى دراسة العلاقة بين هيكل مجلس الإدارة والإفصاح، والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة، وحقوق المساهمين، وإجراءات مجلس الإدارة، والأداء الاقتصادي المستدام، والأداء البيئي، وأداء الأسهم الاجتماعية للشركات في

صناعة⁽¹⁾ (FMCGFast-moving consumer goods) الهندية، من خلال عينة تتمثل في 122 شركة من بين 159 شركة مدرجة في قاعدة بيانات CMIE PROWESS للصناعة. وتغطي الدراسة تحليلاً مفصلاً لحوكمة الشركات بناءً على نظرية ثابتة وهيكل الاستدامة. وتشير النتائج إلى أن الشركات ذات مؤشرات الحوكمة العالية ترتبط بأداء استدامة متفوق.

وتهدف دراسة (Mahmood,et al (2018 إلى فهم تأثير حوكمة الشركات على الإفصاح عن الاستدامة الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية؛ واعتمدت الدراسة على منهج تتابعي مختلط الأساليب، وقد تم جمع البيانات المتعلقة بحوكمة الشركات والإفصاح عن الاستدامة في أفضل 100 شركة مدرجة في بورصة باكستان للأوراق المالية (PSE) للمدة من 2012 إلى 2015. بالإضافة إلى البيانات الكمية، وتم جمع البيانات النوعية من خلال المقابلات مع خمسة من أعضاء مجلس الإدارة من مختلف الشركات، وتشير النتائج إلى أن عناصر الحوكمة تعزز إفصاحات الاستدامة. وتخلص هذه الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة الكبير الذي يتألف من مدير، ولجنة المسؤولية الاجتماعية للشركات يكون أكثر قدرة على التحقق من قرارات الإدارة والتحكم فيها فيما يتعلق بقضايا الاستدامة (سواء أكانت اقتصادية أم بيئية أم اجتماعية) ويسفر عن إفصاح أفضل عن الاستدامة. وتوفر هذه الدراسة من خلال التحليل الكمي والنوعي مساهمة منهجية وتجريبية في الأدبيات المتعلقة بإدارة الشركات، وإعداد تقارير الاستدامة في البلدان الناشئة والنامية.

واختبرت دراسة محروس (2019) تأثير آليات حوكمة الشركات في الإفصاح عن أنشطة الاستدامة، وقد استخدم الباحث نسبة ملكية كبار الملاك، ونسبة

1- هي المنتجات التي تباع بسرعة وبتكلفة منخفضة نسبياً، وتتميز هذه السلع بأنها غير معمرة (Non-Durable) ولها فترة صلاحية قصيرة.

ملكية المستثمر المؤسسي لقياس أثر هيكل الملكية في الإفصاح عن أنشطة الاستدامة، واستخدم متغيرات حجم لجنة المراجعة، وعدد اجتماعاتها، وخبرة الأعضاء، لقياس أثر محددات فعالية لجنة المراجعة في الإفصاح عن أنشطة الاستدامة. كما استخدم حجم مكتب المراجعة لقياس أثر جودة المراجعة الخارجية في الإفصاح عن أنشطة الاستدامة، وتمت الدراسة على بيانات التقارير المالية لعينة تكونت من 34 شركة من القطاعات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال المدة من 2014-2017، وباستخدام نموذج الانحدار اللوجستي الثنائي، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي دال إحصائياً لكل من نسبة ملكية كبار الملاك، وخبرة أعضاء لجنة المراجعة، وحجم مكتب المراجعة في الإفصاح عن أنشطة الاستدامة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؛ إلا أن الدراسة لم تتوصل إلى وجود تأثير دال إحصائياً لكل من ملكية المستثمر المؤسسي، وحجم لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات اللجنة في الإفصاح عن أنشطة الاستدامة، وتلقي نتائج الدراسة الضوء على أهمية التركيز على جودة حوكمة الشركات كأحد أهم العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح عن أنشطة الاستدامة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وقامت دراسة (E-Vahdati,et al (2019) بمراجعة الأدبيات المتعلقة بحوكمة الشركات والتكامل مع استدامة الشركات بشكل منهجي في تحديد الوفر، والعجز، والثغرات الرئيسية في الأدبيات الحالية، وكذلك ذكرت مسارات البحث المستقبلية، وتم استخدام مراجعة منهجية للدراسات الدولية الموجودة من خلال منهج كمي ونوعي لاختيار 27 مقالة نشرت في Scopus، ونشير النتائج إلى أن دمج الحوكمة في الاستدامة يتم تفسيره بشكل مختلف في منطقة جغرافية، وإن الرؤية والرسالة والقيادة هي أهم العوامل لإطار الاستدامة الذي يتعامل مع حوكمة الشركات، على الرغم من القيود المرتبطة باختيار عدد ونوع الكلمات الرئيسية والنتائج وتفسير

النتائج وتعميمها وتطبيقها، فإن أطر الاستدامة تشير إلى عدد من السبل للمستثمرين وواضعي السياسات وسيناريو السوق المستقبلية مما سيزيد من كفاءة الشركات. ونستنتج من الدراسات السابقة أن دور حوكمة الشركات في دعم أداء الاستدامة للشركة يتطلب التكامل الناجح والإدارة الفعالة للاستدامة في الشركة ووجود قيادة ملتزمة وتوجيه واضح وتأثير استراتيجي؛ ولن يحدث هذا دون وجود بنية حوكمة قوية، حيث تساعد حوكمة الشركة على تنفيذ استراتيجية الاستدامة في جميع الأعمال، وإدارة عملياتها وتحديد الأهداف وإعداد التقارير، وتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة الخارجيين، وضمان المساءلة الشاملة.

أما عن دور الأداء المستدام للشركة كمدخل لتعظيم قيمة الشركة، فقد سعت الأدبيات السابقة إلى ربط استدامة الشركة بإمكانية توليد قيمة للمساهمين حيث تعد الاستدامة منهج عمل قابل للتطبيق على الشركات، وقد استهدفت دراسة (Ameer & Othman (2012)، أكبر 100 شركة في عام 2008 تطبيق برنامج الاستدامة، تم اختيارها من بين 3000 شركة في البلدان المتقدمة والأسواق الناشئة؛ وتوصلت الدراسة إلى أن نمو متوسط حجم المبيعات بدرجة كبيرة، كذلك نمو العائد على الأصول، والأرباح قبل الضرائب، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في العينة مقارنة مع شركات المراقبة خلال المدة من 2006-2010، وعلاوة على ذلك تظهر النتائج التي توصلت إليها إلى أن الأداء المالي في الشركات المستدامة أعلى من الشركات الأخرى، وأن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي.

بينما تناولت دراسة (Lourenço, et al (2012) استدامة الشركة ودورها في توليد القيمة للشركة من وجهة نظر أصحاب المصلحة؛ حيث تُعد الشركات منخرطة في الاستدامة لأن التوافق مع أصحاب المصلحة والتوقعات المتعلقة بكيفية إجراء

عملياتهم تسمح لهم بعلاقات جيدة معهم، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تحسين الأداء، أي عن طريق المساعدة في تطوير قيمة الأصول غير المادية (الموارد والقدرات) والتي يمكن أن تكون مصادر للميزة التنافسية لأن هذه الأصول يمكن أن تفوق الشركة عن منافسيها، وتبحث هذه الدراسة في الطريقة التي ينظر بها السوق إلى (CSP) Corporate Sustainability Performance، وفقاً لعضوية الشركة في مؤشر داو جونز للاستدامة باستخدام إطار نظري يجمع بين وجهات نظر أصحاب المصلحة المستندة إلى الموارد، حيث تم تطوير مجموعة من الفرضيات التي تربط القيمة السوقية للأسهم مع CSP، مع مراعاة تفاعل الحجم والربحية مع CSP؛ وتشير النتائج إلى أن CSP لديه قوة تفسيرية كبيرة لأسعار الأسهم عبر الإجراءات المحاسبية، مثل: الأرباح والقيمة الدفترية للأسهم، وتشير المزيد من التحليلات إلى أنه يجب ألا نركز على استدامة الشركات نفسها، حيث تبين النتائج أن ما يفعله المستثمرون هو التقليل من قيمة الشركات الكبيرة المربحة ذات المستوى المتدني من أداء استدامة الشركات، والتي تواجه ضغوطاً من أصحاب المصلحة.

وطورت دراسة (Lloret, 2016) نموذجاً تحليلياً لاستدامة الشركات لإثبات أن الشركات يمكن أن تولد قيمة على المدى الطويل من خلال دمج ثلاث وجهات نظر حول الاستدامة في خططها الاستراتيجية، وهي: صناعة السوق (مصدر الميزة التنافسية)، والموارد (مصدر القدرات والموارد الجديدة)، والقائم على المؤسسات (القدرة على التكيف)، مع الأهداف الأساسية، وهي: يمكن للشركات توليد القيمة والاستفادة منها من خلال التكيف مع القيود المفروضة عليها من قبل النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ يظهر تحليل النموذج المقترح باستخدام كل من البيانات التجريبية من دراسة استقصائية لممارسات الاستدامة البيئية في 103 شركات مكسيكية كبيرة مختارة ذاتياً، وكذلك مراجعة متعمقة لممارسات الاستدامة في خمس

شركات مكسيكية رائدة؛ وتوصلت الدراسة إلى أن النجاح التنافسي يتطلب إدراكاً للظروف التي قد تولد أو تفقد الشركة قيمتها، وتعكس القدرة التنافسية للشركة أداءها وعلاقتها على المدى الطويل داخل الصناعة ومع المنافسين، وتحقق الشركات المستدامة الأداء الناجح على المدى الطويل وسط القيود التي تفرضها النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تطوير استراتيجيتها وتولد القيمة بشكل مستمر في المستقبل، وتعد الممارسات المستدامة أساسية لنموذج أعمال الشركة وبقائها لأن استراتيجية الإجراءات المستهدفة والدائمة توفر مزايا تنافسية.

وفي محاولة لمراجعة الأدبيات السابقة قامت دراسة (Alshehhi, et (2018) al بتحليل الأدبيات المتعلقة بأثر استدامة الشركات على الأداء المالي للشركات، حيث تحدد هذه الدراسة الاتجاهات النامية والقضايا التي تعيق التوافق الشامل في الآراء بشأن هذه العلاقة، وقد استخدم الباحثون تحليل المحتوى لفحص الأدب وتحديد الوضع الحالي للدراسة؛ حيث تم اختيار 132 ورقة من المجلات العالمية، وتوصلوا إلى أن 78 ٪ من المنشورات تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين استدامة الشركات والأداء المالي، وأن الاختلافات في منهجية الدراسة وقياس المتغيرات أدت إلى وجهات نظر متباينة حول العلاقة، علاوة على ذلك، فإن الأدب يستبدل الاستدامة الكاملة بالمفهوم الأضيق المتمثل في المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، التي يهيمن عليها البعد الاجتماعي للاستدامة، في حين لا تشمل أبعاداً بيئية واقتصادية تذكر، كذلك توصلت الدراسة إلى أن الدراسات في البلدان النامية لا تزال نادرة، وأن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسة لتسهيل التقارب في فهم العلاقة بين الممارسات المستدامة للشركات والأداء المالي.

عليه يمكن القول بأن هدف الوحدات الاقتصادية هو زيادة ثروة المساهمين إلى الحد الأقصى، كما يجب على الشركة الانخراط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية

إذا سمحت بتوليد قيمة لها، وتشير دراسة (Siegel, 2009, p.14) إلى "firms should pursue green management practices only when it is in their self interest to do so". أن "الشركات يجب أن تتبع ممارسات الإدارة الخضراء - فقط - عندما يكون ذلك في مصلحتها الذاتية"، ومن هذا المنظور تُعد القرارات المتعلقة باستخدام الشركة بمثابة شكل من أشكال الاستثمار الاستراتيجي (McWilliams et al., 2006)، بدلاً من النظر إليها على أنها تكلفة، ويُنظر إلى استخدام الشركة كمورد قيم يمكن استخدامه لتحسين الأداء المستقبلي.

وعلى الرغم من الانتشار الكبير لحوكمة الشركات منذ عام 1978 وباستقراء عدد من الدراسات السابقة، فقد فشلت الحوكمة في منع الأزمة المالية العالمية الأخيرة (Siddiqui, 2015)؛ لذلك فإن السؤال الذي يطرح نفسه هل كانت الحوكمة تقيّد الشركات أم أنها مجرد تكلفة لممارسة الأعمال التجارية في الأسواق العالمية؟ وهل هناك أي علاقة بين الحوكمة وأداء الشركة؟ وهل توفر الاختلافات في آلية الإدارة أي معلومات للمشاركين في سوق رأس المال لتحديد الشركات الأفضل أداءً؟ لا تزال هذه الأسئلة والعديد من الأسئلة الأخرى ذات الصلة موضع نقاش؛ لأن الأبحاث لم تقدم بعد أي إجابة قاطعة، وهذا ماسيحاوول الإجابة عليه من خلال المدخل الثالث المتمثل في دور آليات حوكمة الشركات كمدخل لتعظيم قيمة الشركة.

حيث هدفت دراسة (Rouf, 2012) إلى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات من خلال (حجم مجلس الإدارة، المدير المستقل لمجلس الإدارة، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي، لجنة المراجعة) وقيمة الشركة (الأداء) (العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على حقوق المساهمين) تم استخدام حجم عينة من 93 شركة غير مالية مدرجة في بورصة دكا للأوراق المالية (DSE) في عام 2006. باستخدام نموذج OLS كوسيلة للتقدير، تقدم النتائج دليلاً على وجود علاقة معنوية موجبة بين

ROA ومدير مجلس الإدارة المستقل وكذلك رئيس مجلس إدارة الرئيس التنفيذي، وكشفت النتائج عن وجود علاقة معنوية موجبة بين العائد على حقوق المساهمين والمدير المستقل لمجلس الإدارة، ومع ذلك، لم تتمكن الدراسة من توفير علاقة معنوية بين قيمة الشركة (ROA و ROE) وحجم مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

وبحثت دراسة (Obradovich & Gill (2013) في تأثير حوكمة الشركات والأداء المالي على قيمة الشركات الأمريكية، حيث سعت هذه الدراسة إلى توسيع نطاق نتائج دراسة (Gill and Mathur (2011) وتم اختيار عينة من 333 شركة مدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) لمدة 3 سنوات من 2009-2011، وتم استخدام تصميم البحوث التعاونية وغير التجريبية لإجراء هذه الدراسة بشكل عام، وتُظهر النتائج أن الحجم الأكبر لمجلس الإدارة يؤثر سلباً على قيمة الشركات الأمريكية، وأن ازدواجية الرؤساء التنفيذيين، ولجنة المراجعة، والرافعة المالية، وحجم الشركة، والعائد على الأصول تؤثر بشكل إيجابي على قيمة الشركات الأمريكية. ويختلف تأثير حوكمة الشركات والرافعة المالية بين الصناعات التحويلية والخدمات؛ حيث تشير النتائج -أيضاً- إلى أن حجم مجلس الإدارة يؤثر سلباً على قيمة شركات التصنيع الأمريكية، كما أن تأثير الرئيس التنفيذي، ولجنة المراجعة، والرافعة المالية، وحجم الشركة، والأصول تؤثر بشكل إيجابي على قيمة شركات التصنيع الأمريكية، وأن حجم مجلس الإدارة يؤثر سلباً على قيمة شركات الخدمات الأمريكية، كما أن التأثير المالي والعائد على الأصول يؤثران بشكل إيجابي على قيمة شركات الخدمات الأمريكية، وتساهم هذه الدراسة في الأدب حول العوامل التي تؤثر على قيمة الشركة، وقد تكون النتائج مفيدة للمديرين الماليين والمستثمرين.

وتوضح دراسة (Villanueva-Villar, et al (2016) تأثير حوكمة الشركات على توليد القيمة للشركات الإسبانية، وقد اعتمدت على مجموعة بيانات تتضمن

الشركات المدرجة في البورصة الإسبانية للمدة من 2005 إلى 2012، وتم تركيز الاهتمام على هيكل وتكوين المجالس على وجه الخصوص كمتغيرات مستقلة للدراسة، وتم تحليل أربعة متغيرات: BOARD SIZE، BOARD، BOARD INDEPENDENCE، ARD DILIGENCE (نقاس بعدد الاجتماعات)، و DUALITY (رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي هو الشخص نفسه)، على مدار مدة الأزمة الاقتصادية (2009-2012)، كانت أهم المتغيرات التي كان لها تأثير إيجابي على توليد القيمة، هي: BOARD INDEPENDENCE و BOARD SIZE. وبالتالي، فقد أبرزت الأزمة المالية العالمية الحاجة إلى إدارة فعالة للشركات، وأن هياكل الإدارة الحالية للشركات المدرجة وقت إعداد الدراسة ليست هي الأكثر كفاءة؛ وبالتالي فإن إعادة هيكلة هذه الشركات ستسمح بتوليد المزيد من القيمة، وأنه كلما زاد عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، زادت القيمة. بالإضافة إلى ذلك، ويبدو أنه ليس من المهم فقط -زيادة عدد المديرين المستقلين؛ ولكن من الضروري أيضاً- أن يصل هذا العدد إلى الحد الأدنى للتأثير على مجلس الإدارة. وتبحث دراسة (Akbar, et al (2016) في العلاقة بين الامتثال للحوكمة، وأداء الشركات في المملكة المتحدة، وتم تطوير مؤشر للحوكمة والتحقق من تأثيره على أداء الشركات بعد التحكم في إمكانية التجانس المحتملة من خلال استخدام منهجية أكثر قوة للأسلوب العام للحظات 1 (Generalized Method of Moments). Moments

1- تعد طريقة اللحظات المعممة (GMM) طريقة عامة لتقدير المعلمات في النماذج الإحصائية، وعادة ما يتم تطبيقه في سياق النماذج شبه الأمامية، حيث تكون المعلمة ذات الاهتمام محدودة الأبعاد، في حين أن الشكل الكامل لوظيفة توزيع البيانات قد لا يكون معروفاً، وبالتالي فإن تقدير الاحتمالية الأقصى غير قابل للتطبيق.

وتطبق الدراسة على عينة من 435 شركة غير مدرجة في البورصة خلال المدة 1999-2009. على عكس النتائج السابقة في الأدب البريطاني، وتشير نتائج الدراسة إلى أن الامتثال لقواعد حوكمة الشركات ليس محددًا لأداء الشركات في المملكة المتحدة. وتفسر الدراسة نتائجها بأن نتائج الدراسات السابقة التي تبين التأثير الإيجابي لحوكمة الشركات على أداء الشركات قد تكون متحيزة لأنها تفتقر في السيطرة على إمكانية التجانس المحتملة، وقد تكون هناك إمكانية لعكس السببية في نتائج الدراسات السابقة بسبب التغييرات في الخصائص الداخلية للشركات التي قد تكون مسؤولة عن الامتثال لحوكمة الشركات والأداء. وتستند النتائج التي تم التوصل إليها باستخدام نموذج GMM، والتي تتحكم في آثار عدم التجانس الذي لا يمكن ملاحظته، والالتزام، والتطور الديناميكي الحيوي، وبالتالي تقدم استنتاجات أكثر قوة بالمقارنة مع نتائج الدراسات السابقة المنشورة.

وهدفت دراسة (Saidat, et al (2019) إلى سد الفجوة البحثية في العلاقة بين آليات حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات العائلية وغير العائلية باستخدام عينة من الشركات غير المالية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية للمدة من 2009 إلى 2015، وتغطي العينة جميع الشركات التي كانت جزءاً من البورصة خلال تلك المدة. في البداية تم إدراج ما مجموعه 228 شركة في البورصة اعتباراً من 31 ديسمبر 2015، وتم إسقاط الشركات المالية من العينة لأنها تخضع لمجموعة صارمة من اللوائح التي تختلف عن الشركات في القطاعات الأخرى، بحيث أصبح حجم العينة 103 شركة خلال المدة 2009-2015، وعلى الرغم من أن حوكمة الشركات وهيكل ملكية الشركات قد جذبت اهتماماً من صانعي السياسات والمؤسسات الأكاديمية، إلا أن الدراسة توصلت إلى عدم وجود صلة واضحة بين أداء الشركات وحوكمة الشركات.

بالإضافة إلى ذلك لا تزال العلاقة غير واضحة حول كيفية تأثير حوكمة الشركات العائلية على أدائها المالي.

وتوضح المناقشة أعلاه أن الأدب المحاسبي حول حوكمة الشركات، وتعظيم قيمة الشركة تكشف عن مجموعة متضاربة من النتائج، ويبقى اللغز الذي يتعلق بكيفية ارتباط حوكمة الشركات بتعظيم قيمة الشركة دون حل على الرغم من وجود العديد من الدراسات التي أجريت حول هذه المسألة، ويمكن أن يكون هناك تفسيرات مختلفة للتناقضات في النتائج، على سبيل المثال: تكمن المشكلة في استخدام مصادر بيانات مختلفة (البيانات الثانوية أو البيانات الأولية)، حيث إن هذه المصادر لها خصائص مختلفة، وقد يكون استخدام مقاييس الأداء المختلفة وقياساتها المختلفة - أيضاً- سبباً لعدم الاتساق في النتائج.

وباستقراء الدراسات السابقة التي تناولها الباحثان خلال المدة من 2012 وحتى 2019 يتضح وجود فجوة بحثية تتعلق بإمكانية وضع نموذج محاسبي مقترح للتكامل بين حوكمة الشركات والأداء المستدام كمدخل لتعظيم قيمة الشركات بالتطبيق على شركات التأمين الليبية؛ لمحاولة الإجابة على الجدل القائم والتي لم تجب عنه الدراسات السابقة والذي ترتب على الباحثين أخذه بعين الاعتبار عند القيام بهذا الدراسة، وهذا مايعبر عنه أصالة الدراسة وحدثتها.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

إن المنظمات التي تدمج السياسات البيئية والاجتماعية والحوكمة طواعية في نموذج أعمالها تمثل نوعاً متميزاً من المنظمات، وتتميز بهيكلية الإدارة، بالإضافة إلى الأداء المالي، وهي مسؤولة عن التأثير البيئي والاجتماعي المترتب على ذلك في المدى الطويل لتحقيق أقصى قدر من الأرباح في المدى القصير والبعيد، وإدارة

العلاقة مع أصحاب المصلحة، وتعتبر هذه النظم أكثر تطوراً وتقريراً من الناحية التجريبية.

وتشير دراسة Eccles et al (2014) إلى أن مجموعة شركات الاستدامة العالية من المرجح بشكل كبير أن تعين المسؤولية لمجلس الإدارة وتشكيل لجنة مستقلة لمجلس الإدارة من أجل الاستدامة؛ علاوة على ذلك، فمن المرجح أن يجعلوا تعويض السلطة التنفيذية وظيفية لمقاييس الإدراك البيئي والاجتماعي والخارجي (مثل رضا العملاء)، كما أن هذه المجموعة أكثر احتمالاً بشكل كبير لإنشاء عملية مشاركة رسمية لأصحاب المصلحة حيث يتم تحديد الفرص والمخاطر، ويتم تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين وتدريب المديرين على إشراكهم.

وفي السياق ذاته توصلت نتائج دراسة Marquis and Toffel, (2011) إلى أن شركات الاستدامة العالية أكثر توجهاً على المدى الطويل؛ فهي تمتلك قاعدة واسعة مع نسبة أكبر من المستثمرين على المدى الطويل، وهم يقومون بتوصيل المزيد من المعلومات على المدى البعيد، وأكثر قدرة على قياس المعلومات المتعلقة بأصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل: الموظفين والعملاء والموردون وزيادة مصداقيتها عن طريق استخدام إجراءات المراجعة، كما أنها لا تقوم -فقط- بقياس البيانات غير المالية (مثل: البيئية، والاجتماعية، والحوكمة) ولكنها -أيضاً- تفصح عنها.

وبناءً على ما كشفت عنه بعض الدراسات التي تم تناولها من مظاهر سلبية أمكن ترجمتها في تساؤل رئيس هو "هل يمكن وضع إطار ونموذج محاسبي مقترح للتكامل بين حوكمة الشركات والأداء المستدام كمدخل لتعظيم قيمة شركات التأمين اللببية"؟. وينبثق عن التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية:

1- ما أهم جهود الفكر المحاسبي حول طبيعة التكامل بين حوكمة الشركات واستدامتها؟

- 2- ما طبيعة استدامة الشركة كمدخل لتعظيم قيمة الشركات؟
 - 3- هل توجد علاقة ارتباطية بين حوكمة الشركات، وبين الأداء المستدام للشركة ؟
 - 4- هل توجد علاقة ارتباطية بين حوكمة الشركات، وبين تعظيم قيمة شركات التأمين الليبية؟
 - 5- هل يوجد تأثير للتكامل بين حوكمة الشركات، والأداء المستدام على تعظيم القيمة لشركات التأمين الليبية ؟ وما مستوى جوهرية هذا التأثير؟
- أهداف الدراسة:**

قام الباحثان بصياغة هدف رئيسي هو: "وضع إطار ونموذج محاسبي مقترح للتكامل بين حوكمة الشركات الأداء المستدام كمدخل لتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية". وقد انبثق عن الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

- 1- رصد أهم جهود الفكر المحاسبي حول طبيعة حوكمة الشركات.
- 2- توصيف وتحليل طبيعة استدامة الشركة كمدخل لتعظيم قيمة الشركات.
- 3- اقتراح إطار ونموذج محاسبي للتكامل بين حوكمة الشركات الأداء المستدام كمدخل لتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية.
- 4- اختبار الإطار والنموذج المقترح على واقع شركات التأمين الليبية وذلك من خلال ثلاثة أبعاد، هم:
البعد الأول: دراسة جوهرية التوفيق حوكمة الشركات، وتعظيم قيمة الشركة في ظل الأداء المستدام لشركات التأمين الليبية"
البعد الثاني: دراسة وتحليل العلاقة بين حوكمة الشركات في ظل الأداء المستدام وتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية.
البعد الثالث: تقييم مدى جوهرية تأثير الحوكمة على تعظيم قيمة الشركة في ظل الأداء المستدام لشركات التأمين الليبية.

فروض الدراسة:

قامت الدراسة على مجموعة من الفروض؛ وذلك لتحقيق أهدافه والإجابة عن تساؤلاته تمثلت في الآتي:

- 1- الفرض الأول: "لا توجد فروق معنوية بين حوكمة الشركات وتعظيم قيمة الشركة في ظل الأداء المستدام لشركات التأمين الليبية".
- 2- الفرض الثاني: "لا يوجد ارتباط معنوي بين حوكمة الشركات وتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية في ظل الأداء المستدام".
- 3- الفرض الثالث: "لا يوجد تأثير للتكامل بين حوكمة الشركات في ظل الأداء المستدام على تعظيم قيمة شركات التأمين الليبية".

أهمية الدراسة ومساهمتها العلمية:**أهمية الدراسة:**

- 1- تساعد الدراسة في بناء إطار ونموذج مقترح للتكامل بين حوكمة الشركات والأداء المستدام بما يعود بالنفع على تعظيم قيمة شركات التأمين الليبية.
- 2- يشجع الشركات الليبية وبخاصة شركات التأمين الليبية طبقاً للإصدارات ذات الصلة لدعم الدور الخارجي للرقابة على الشركات ولتنشيط سوق المال الليبي.

المساهمة العلمية للبحث:

- 1- تساهم الدراسة في الربط الوصفي والتطبيقي بين حوكمة الشركات لتعظيم قيمة الشركة في ظل الأداء المستدام للشركات.
- 2- تساهم الدراسة في تحديد العناصر الأكثر تفسيراً لتعظيم قيمة الشركة من خلال حوكمة الشركات في ظل الأداء المستدام.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطبيق على شركات التأمين الليبية، وتعتمد الدراسة على المصدر الثانوي لجمع البيانات من واقع التقارير المالية وتقارير مجالس إدارات الشركات تمهيداً لتطبيق مجموعة من الإجراءات والاختبارات الإحصائية المتمثلة في استخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS,26) اعتماداً على مجموعة الأساليب اللازمة لاختبار فروض الدراسة من خلال إجراء دراسة تطبيقية، وذلك اعتماداً على المنهجين الاستقرائي، والاستنباطي.

خطة الدراسة:

تنقسم خطة الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسة يتمثل الجزء الأول في الإطار العام للدراسة الذي يحتوي على المقدمة، والدراسات السابقة، ومشكلة وتساؤلات الدراسة، وأهدافها، وفروضها، وأهميتها، ومنهجها، ويشمل الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

يعد مصطلح حوكمة الشركات واسعاً متعدد التعريفات، ويمكن تعريفه بطرق عديدة وفقاً لأساليب مختلفة، حيث يشير إلى تحليل الهياكل الحاكمة والعمليات في الشركات وأنظمة الأعمال، وأن أحد أكثر التعاريف شهرة هو "هيكل الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف التي لها مصلحة في الشركة" (Aoki,2000: 11). بشكل عام، وتهدف حوكمة الشركات إلى أن تكون نظاماً للقواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه الشركة والتحكم فيها (Turnbull,1997)، وفي السياق نفسه أشارت دراسة (Krechovská and Procházková (2014) إلى أن هناك العديد من التعريفات المختلفة لحوكمة الشركات التي تم تقديمها خلال السنوات الأخيرة، وعادة ما تحلل التعاريف الأنماط السلوكية التي هي السلوك الفعلي للشركات، من حيث الأداء والكفاءة والنمو والهيكل المالي ومعاملة المساهمين وأصحاب المصلحة

الآخرين، على الجانب الآخر نجد فئة أخرى من التعاريف تتعلق بالإطار المعياري والقواعد التي تعمل بموجبها الشركات (قواعد تأتي من مصادر، مثل: النظام القانوني، والنظام القضائي، والأسواق المالية)، ويمكن -أيضاً- ملاحظة كيف تختلف التعاريف المختلفة مع التطور في المجتمع ومدى الاستجابة لنظرية الشركة وممارستها لهذا التطور، وإن واحدة من أهم الأطر المعتمدة لحوكمة الشركات هي نظرية الوكالة، والتي تعبر عن تمثيل الشركة كسلسلة من العقود بين المديرين (المساهمين الحاملين للمخاطر) والوكلاء (المدراء ذوي الخبرة المتخصصة)، حيث إن المساهمين يهتمون عادة بزيادة عائداتهم إلى الحد الأقصى في ظل مخاطر معقولة، فقد يبحث المديرين عن المصالح الشخصية والتمثلة في (الراتب، والهيبة، والسلطة)؛ وبالتالي يتخذون قرارات قد تنطوي على مخاطر أعلى، و يمكن أن ينشأ تضارب في المصالح بين المدير والوكيل، عندما تكون الملكية والسيطرة منفصلتين، هنا يجب تقليل تضارب المصالح إلى الحد الأقصى من خلال تنفيذ آليات يمكنها موازنة مصالح الطرفين (Daily et al 2003)، وحددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ حوكمة الشركات كما يأتي:

- 1- ضمان الأساس الفعال لإطار حوكمة الشركات: ينبغي أن يشجع إطار حوكمة الشركات على شفافية وكفاءة الأسواق، وأن يكون متوافقاً مع حكم القانون، وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية، والتنظيمية، والتنفيذية.
- 2- حقوق المساهمين ووظائف الملكية الرئيسية المحمية والميسرة: ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين، وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم.
- 3- المعاملة العادلة للمساهمين: ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب،

وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم

4- دور أصحاب المصلحة في حوكمة الشركات المعترف به: ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة، وفرص العمل، واستدامة المنشآت السليمة مالياً.

5- الإفصاح والشفافية: ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم الصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المهمة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركات.

6- مسؤولية إدارة مراقبة مجلس الإدارة والمساءلة أمام المساهمين: ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة، والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين.

وقد تحولت مناقشات حوكمة الشركات بشكل تدريجي إلى استدامة الشركات، حيث تم التعبير عنها من خلال الأبعاد الثلاثة؛ أي العدالة الاجتماعية، والأداء الاقتصادي، والأداء البيئي (Rogers & Hudson, 2011)، وتعد حوكمة الشركات أحد أهم عوامل النجاح الرئيسية للشركات، حيث إنها مرتبطة بتحسين أداء الاستدامة واكتساب ثقة المستثمرين مما يترتب عليه توليد قيمة للشركات (Saltaji & Issam, 2013). وفي الثمانينات من القرن الماضي، عرف رئيس الوزراء النرويجي جرو هارليم برونتلاند الاستدامة بأنها "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة" (Porter and Mark, 2007)، وأن استدامة الشركات هي قدرة الشركة، من خلال ممارساتها في الإدارة ووجودها في

السوق، على التأثير إيجابياً على النظم الإيكولوجية (تحسين الموارد الطبيعية، وخفض مستويات التلوث، وما إلى ذلك)، والمجتمع (دعم السكان المحليين، وخلق فرص العمل، إلخ) والتنمية الاقتصادية (توزيع الثروة من خلال الأرباح الموزعة، ودفع الرواتب العادلة، إلخ) (Eibes, et al 2010,p6).

وفي العقد الماضي، كثيراً ما أشارت تصريحات الرؤساء التنفيذيين لكبرى الشركات الأمريكية والأوروبية إلى الاستدامة كموضوع ذي أهمية متزايدة لاستراتيجية الشركة، ومع ذلك لم تسفر هذه التصريحات عن التزام ملموس تجاه القضايا الاجتماعية والبيئية التي تثير سؤلاً حول العناصر التي يمكن أن تعزز دمج الاستدامة في استراتيجية الشركة (Barkemeyer et al,2014)، وبالنظر إلى حوكمة الشركة، يتم الاعتراف بمجلس الإدارة باعتباره أحد العناصر الفاعلة الرئيسة لحوكمة الشركات الجيدة لأنه يمكن أن يشرف على الإدارة ويدعم عملية صنع القرار، إن دور المراقبة والدعم لمجلس الإدارة لهما صلة -أيضاً- باهتمامات الاستدامة حيث يمكن للمديرين أن يقودوا التغيير التنظيمي لتحقيق النتائج المرجوة المتعلقة بالاستدامة (Galbreath, 2016).

وفي الآونة الأخيرة، تم إنشاء لجان مجلس إدارة مخصصة كواحد من أكثر القرارات المناسبة التي قد تتخذها هيئات إدارة الشركات الكبرى مسؤولة عن التوجه نحو الاستدامة (Gennari & Salvioni, 2019) ويتم تفسير ومراقبة تطوير استراتيجية الاستدامة وتنفيذها على أنها وسيلة لتحسين مراقبة الإدارة من حيث أداء الاستدامة وكأداة لتقديم المشورة للإدارة عند التعامل مع القضايا الاجتماعية والبيئية (Burke et al 2019)، وعندما برزت مواضيع المسؤولية الاجتماعية للشركة والاستدامة، تم تجديد أهمية هذه اللجان، لأنها كانت تهدف إلى المساهمة في توليد القيمة وإدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة (Freeman and Dmytriyeu 2017).

وتقوم لجان مجلس الإدارة بالتعامل مع القضايا الاجتماعية والبيئية بأنشطة مختلفة، مثل: اقتراح وتحديث مدونة الأخلاقيات، وتقييم تخصيص الموارد، ورصد أنشطة الشركة، ومراجعة النتائج فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية (Gennari and Salvioni 2018)، بالإضافة إلى ذلك، فإن لجان مجلس الإدارة مسؤولة -أيضاً- عن التعامل مع قضايا محددة، مثل جنسية الشركات والبيئة والموظفين والمجتمع والصحة والسلامة العامة وعلاقات أصحاب المصلحة (Felo, 2001)؛ لذلك فإن دور هذه اللجان يعني توجيه استراتيجية موجهة نحو الاستدامة من أجل توليد ميزة تنافسية والتوسط بين المصالح المتضاربة المحتملة بين المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال إنشاء قيمة لأصحاب المصلحة (بما في ذلك المساهمين) وفقاً لمنظور طويل الأجل (Eccles et al. 2014)، وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة للجان مجلس الإدارة في التعامل مع القضايا الاجتماعية والبيئية، قدمت الأبحاث دليلاً على أن نشر هذه الهيئات داخل مجلس الإدارة ليس شائعاً للغاية (Burke et al. 2019)؛ لذلك عدل عدد متزايد من البلدان مؤخراً أطرها التشريعية والتنظيمية من أجل التوصية أو إلزام إنشاء لجنة مسؤولة عن القضايا الاجتماعية والبيئية (Rahim 2013)، ومن الضروري ملاحظة أن التزاماً كبيراً من جانب مجالس الإدارة تجاه الاستدامة قد تم تسجيله في البلدان التي ليس لديها لوائح (Rake and Grayson 2009)؛ وبالتالي ونظراً لحقيقة أن الطريق إلى دمج الاستدامة في استراتيجية العمل يعد مسألة مهمة بهدف توليد قيمة للشركة، ولمجتمعها، وللبيئة التي تعمل فيها (Were 2003) فإن هناك مصلحة محتملة والتي هي المحددات الرئيسة لنشر هذه اللجان.

ولكن لا تزال هناك خصائص محددة على المستوى المحلي أو الإقليمي قد تتطوي على تأثير متنوع لآليات حوكمة الشركات (Martínez-Suárez et al.)

(2016). أما فيما يتعلق بلجان مجلس الإدارة، فقد ركزت الأبحاث القائمة على المتطلبات الإلزامية أو التنظيمية الذاتية والجودة الشاملة لحوكمة الشركات، مثل: وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين (Liao et al 2015) أو اعتماد معايير عالمية لإعداد التقارير (Vigneau et al 2015)؛ ومع ذلك، فإن الأبحاث المتعلقة بالظروف الخارجية على المستوى الدولي والتي يمكن أن تؤثر على نشر لجان مجالس الإدارة المسؤولة عن القضايا الاجتماعية والبيئية كانت محدودة (Gennari and Salvioni, 2019).

ويرى الباحثان أن تبني مفهوم الاستدامة، بدءاً من جوهر العمل - بمعنى آخر المنتجات والخدمات التي تتبعها الشركة وتنفذها في جميع أنحاء المؤسسة، ويمكن للشركة تطوير استراتيجيات ونماذج إدارة وتعظيم القيمة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وتوليد مستويات أعلى من الربحية على المدى القصير والطويل، وفي هذا الصدد بالتحديد تربط مفاهيم استدامة الشركات وحوكمة الشركات تعد نموذجاً جديداً للحوكمة من أجل تعظيم قيمة الشركة إلى الحد الأقصى؛ بحيث يجب تطوير نظام يتكون من الأفراد والسياسات والعمليات (حوكمة الشركات)، والذي يتضمن استجابة إيجابية للمخاطر والفرص الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للشركة التي لديها القدرة في التأثير على أداء المنظمة.

ومن المرجح أن تعمل الشركات التي تتبع ممارسات الاستدامة في انسجام مع المجتمعات التي تعمل فيها، وتحافظ على وجودها في السوق وتساعد في الحفاظ على مستويات الربحية وزيادتها؛ بحيث يتضمن مفهوم استدامة الشركات ضمناً ما يأتي (Santos, et al, 2010, p7):

1- الإدارة الفعالة للعوامل الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية التي تؤثر على الشركة وأنشطتها التجارية، ومنتجاتها، وخدماتها، وتأثيرها في سلسلة القيمة بأكملها.

2- إدارة توقعات أصحاب المصلحة، وتحقيق التوازن بين إدارة المخاطر الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية التي لديها القدرة على التأثير سلباً على العلاقات مع أصحاب المصلحة في الشركة.

3- اعتماد الممارسات والسلوك، والتي تتوافق مع قيم المجتمع.

4- القدرة على تقديم المنتجات والخدمات التي تولد القيمة البيئية، والاجتماعية، والمالية لمستويات جودتها، والتي ينظر إليها العملاء على هذا النحو، وتوفر ترخيصاً واضحاً للعمل (من جميع أصحاب المصلحة المعنيين).

وقد أدى الضغط المتزايد من المجتمع والجهات المنظمة للشركات إلى الكشف عن كيفية تعاملها مع هذه القضايا الناشئة إلى فكرة أن نموذج الحوكمة الجيدة يجب أن تكون قادرة على شرح كيفية إدارة قضايا الاستدامة من قبل مجلس الإدارة في الواقع، ونظراً لأن الاستدامة تتضمن القضايا الاقتصادية والحوكمة والأخلاقية والاجتماعية والبيئية، يعتقد بعض الخبراء أنه ينبغي اعتبار الحوكمة جزءاً لا يتجزأ من الاستدامة وليس العكس بحيث يمكن تطبيق فكرة تكامل الاستدامة مع حوكمة الشركات من أجل تعظيم قيمة هذه الشركات، مع مراعاة اتباع الآتي:

1- تكامل الاستدامة على مستوى مجلس الإدارة، وتشمل:

أ- النموذج التشغيلي لمجلس الإدارة وفقاً لدليل حوكمة الشركات الصادر عن مصرف ليبيا المركزي والذي يحدد مجموعة من التوصيات المهمة على كيفية تشكيل حوكمة الشركات؟ وكيف تكون شفافة حول ظروف محددة؟

ب- أنشطة مجلس الإدارة: بعد تحليل شكل الحوكمة الذي اختاره مجلس الإدارة لرعاية القضايا الاجتماعية والبيئية، وتحديد الأنشطة التي تم تنفيذها على نحو أكثر تواتراً، وإذا كانت هذه الأنشطة قد تم تعيينها لمجلس الإدارة كهيئة جماعية، أو لجنة معينة من مجلس الإدارة، أو إذا لم يتم تخصيصها على الإطلاق.

ج- الكفاءات والتدريب نحو تكامل الاستدامة، يمكن ملاحظة الأهمية الاستراتيجية المتزايدة للاستدامة من خلال تحليل وجود اختصاصات محددة متعلقة بالاستدامة داخل مجلس الإدارة، وتنفيذ برامج تدريبية حول القضايا الاجتماعية والبيئية للمديرين.

د- الأداء الاجتماعي والبيئي والحوافز النقدية، حيث إن هناك موضوعاً آخر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمساءلة مجلس الإدارة بشأن قضايا الاستدامة، وهو وجود حوافز نقدية للمديرين التنفيذيين، وكيف نفذت الشركة آليات المكافآت؟ والتي يربط جزءاً من مكافآت المديرين التنفيذيين بالأداء الاجتماعي والبيئي الذي حققته الشركة.

هـ- دمج الأهداف المتعلقة بالاستدامة في الخطط الاستراتيجية للشركات

2- تكامل الاستدامة على المستوى التنظيمي، وتشمل:

أ- الوحدات التنظيمية ومدير الاستدامة، يعد تحليل الهيكل التنظيمي الذي تبنته الشركات لإدارة الاستدامة مهماً بشكل خاص لفهم كيفية تطبيق قرارات مجلس الإدارة وترجمتها إلى إجراءات محددة لهذا السبب، وكذلك وجود مديرين أو وحدات تنظيمية يحق لهم إدارة القضايا الاجتماعية والبيئية للشركة.

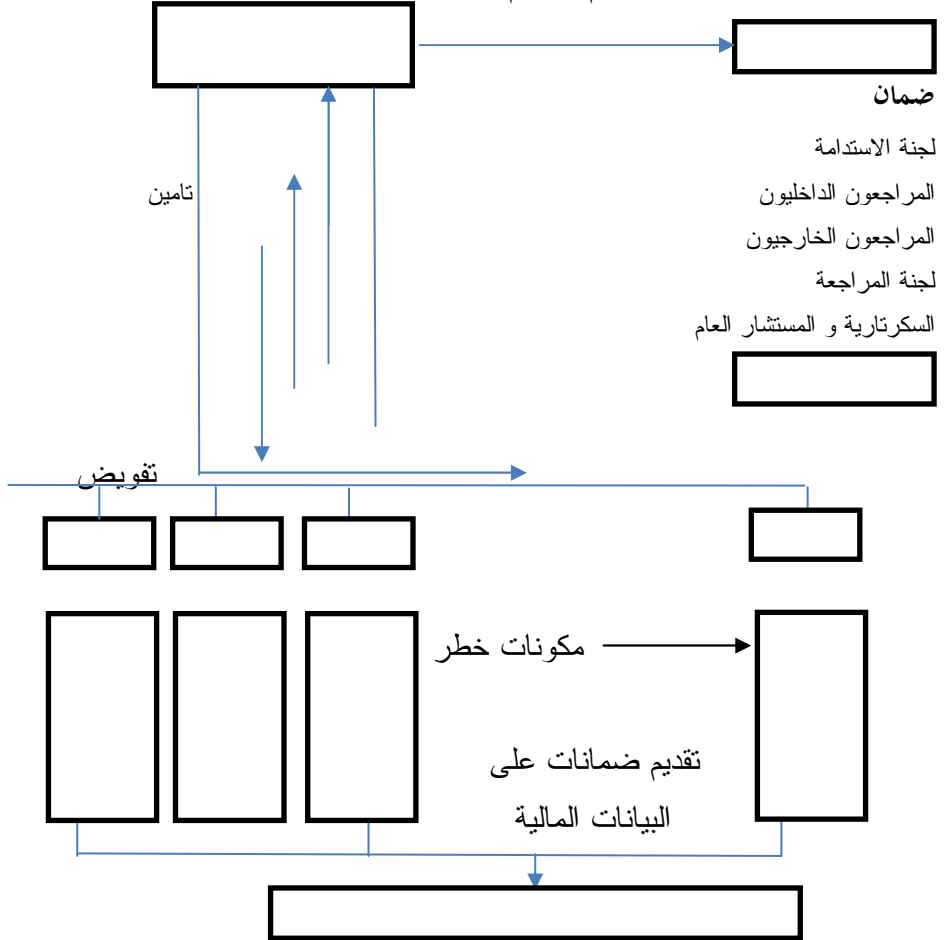
ب- أنشطة الاتصالات وإعداد التقارير، من خلال التواصل والكشف عن الأهداف الحقيقية والملموسة المرتبطة بالاستدامة، ومن ثم تصبح الشركات مسؤولة عن هذه الالتزامات التي تم التعهد بها أمام مختلف فئات أصحاب المصلحة.

ج- مناقشة الاستدامة (الأداء المستدام) خلال الاجتماع العام للمساهمين، حيث يمثل هذا الحدث لحظة حاسمة في نشاط الشركة وبخاصة فيما يتعلق بقراراتها الاستراتيجية الرئيسية؛ ومن خلال العرض السابق يمكن للباحث تصور الإطار المقترح للدراسة، ويشمل الأتي:

أولاً: مكونات الإطار المقترح:

يوضح الشكل الآتي أهم مكونات الإطار المحاسبي المقترح للتكامل بين

حوكمة الشركات الأداء المستدام لتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية:



شكل رقم (1) الإطار المحاسبي المقترح للتكامل بين حوكمة الشركات الأداء المستدام لتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية

المصدر: إعداد الباحثان (بتصرف)

بالإضافة إلى الخطوات السابق ذكرها، يجتمع الفريق التنفيذي ولجنة الإفصاح ولجان المخاطر التنفيذية تحت الرئيس التنفيذي، ولجان مجلس الإدارة لتنفيذ الاستراتيجيات، والسياسات، وإدارة المخاطر المعتمدة من قبل المجلس في المجموعة، مع الأخذ في الاعتبار أن لجنة الاستدامة (برئاسة مدير مستقل غير تنفيذي ويكون الرئيس التنفيذي والمديرون المستقلون الآخرون أعضاء فيه)، ولديها وظائف مماثلة في جميع النواحي كمصدر متميز للمعلومات لصنع القرارات الاستراتيجية، وتوفر هذه اللجنة وسيلة اتصال بأصحاب المصلحة، وأبرز ما في ذلك هو وجود مجلس استشاري مجتمعي، ويرأس المجلس الرئيس التنفيذي ويتضمن ممثلين رفيعي المستوى من أصحاب المصلحة الاستراتيجيين؛ حيث يتم سؤال هؤلاء الممثلين عن الأولويات فيما يتعلق بالاستدامة، وتقوم الشركات بجمع هذه المعلومات والرد عليها، كما أن معظم ما يتم الإفصاح عنه في تقارير الاستدامة يأتي من إرشادات قدمها هذا المجلس.

ثانياً: أهمية الإطار المقترح:

اكتسب الإطار المقترح أهميته نتيجة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة المتلاحقة، بالإضافة إلى الضغوط والتحديات على المستوى المحلي والعالمي التي تكون فيها الشركات قادرة على الاستمرار على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية في ظل إيراداتها المالية الحالية، أو إيجاد مصادر جديدة للإيرادات أو رفع معدلات الإيرادات الحالية، وتتبع أهمية الإطار المقترح من خلال النقاط الآتية:

1- تحسين إمكانية الحصول على رؤوس الأموال من خلال الدمج بين أبعاد الاستدامة وآليات الحوكمة في التقارير الدورية مما ينتج عنه أداء استراتيجي ومؤسسي أفضل؛ مما يحسن عائدات الاستثمار، والقدرة على جذب رؤوس الأموال؛ الذي يؤدي بدوره إلى توليد قيمة للشركة.

2- توليد قيمة مالية للشركة من خلال توفير فرص مناسبة لزيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف، وإدارة المخاطر.

3- دفع آليات التطور المستمر من خلال إجراء المساءلة، والشفافية والتعاون مع أصحاب المصلحة.

ثالثاً: آليات تطبيق الإطار المقترح: وتتمثل هذه الخطوات في الآتي:

1- تبني تطبيق المبادئ التوجيهية للـGRI من قبل شركات التأمين:

اعتمدت العديد من الشركات على المبادئ التوجيهية لاستدامة الشركات، وتعد المبادئ التوجيهية للـGRI هي الأكثر شهرة على نطاق واسع للإفصاح عن الاستدامة للشركات، والهدف من مؤشرات GRI هو الإفصاح عن الأداء الاجتماعي والإدارة البيئية طبقاً لدراسة (GRI2011A)، حيث تم إصدار المبادئ التوجيهية G4 في عام 2013 (الإصدار 2013, G4, GRI) والذي اشتمل على الخطوات التي يجب اتباعها عند إعداد تقارير الاستدامة بدرجة من الشفافية والاتساق، بينما واحدة من نقاط القوة الرئيسية للـGRI كان المساعدة في الإفصاح عن عمليات لأصحاب المصلحة المتعددين في تقارير الاستدامة، وأكدت دراسة (Burritt and Schaltegger, 2010) على كون المبادئ التوجيهية الصادرة عن GRI تمثل المرجعية المثلى لإعداد تقارير الاستدامة بما تشمله من مؤشرات ومعلومات.

2- دمج إجراءات الأداء المستدام في أنشطة شركات التأمين:

يساهم الأداء المستدام في النجاح الحالي والمستقبلي للمؤسسات، حيث يعد دمج الأبعاد البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، والحوكمة، وإدارة المخاطر في قرارات الشركات عاملاً رئيسياً في نجاح التحول نحو الأداء المستدام؛ نظراً لأن الأداء المستدام لا يتحقق من خلال إجراءات فردية (Müller & Pflieger, 2015)، ويلعب مجلس إدارة الشركة دوراً رئيسياً في وضع خارطة طريق توضح رؤية الشركة

ودورها تجاه الأداء المستدام؛ وتوضح خارطة الطريق خطوات إرشادية لمجلس إدارة الشركة التي تسعى لتفعيل ودمج إجراءات الأداء المستدام في سياستها، ويمكن تنفيذ هذا الإجراء من خلال مرحلتين (البورصة المصرية، الدليل الاسترشادي، 2016): المرحلة الأولى: دمج وتفعيل إجراءات الأداء المستدام في أعمال مجلس إدارة الشركة ويتم ذلك من خلال النقاط الآتية:

- دمج فكر الأداء المستدام في مهمة الشركة وفي قيمها: حيث يتم في هذه الخطوة إرساء مبدأ الأداء المستدام في المهمة، والرؤية، والقيم، والمبادئ، والسياسات مع الأخذ في الاعتبار أولويات أصحاب المصالح، وتطبيق المعايير، والمبادئ، والمؤشرات الدولية المستخدمة في القياس والتقييم، والإفصاح عن أبعاد الأداء المستدام.

- التواصل من أجل الوفاء بالتزامات الشركة داخلياً (العاملون بالشركة) وخارجياً (أصحاب المصلحة).

- إرساء مبدأ الأداء المستدام في إدارة المخاطر المتوقعة بالشركة، والالتزام بالاعتبارات المجتمعية والبيئية في تحديد المخاطر، ورصدها، وإدارتها.

- دمج الأداء المستدام في استراتيجية الشركة والخطط الموضوعة لهذا الشأن، وتحديد الأهداف، ومراقبة أداء الشركة في تحقيق الأهداف.

- تفويض لجنة إدارة مسؤولية الشركة تجاه أبعاد الأداء المستدام مع توضيح دورها المنوط بها.

- إعداد التقارير اللازمة للإفصاح عن الأداء المستدام لأصحاب المصلحة، ومراجعة واعتماد تقارير الاستدامة من قبل طرف ثالث لتوزيعها على أصحاب المصالح، وضمان توافق تقارير الاستدامة مع معايير إعداد تقارير الاستدامة الدولية.

المرحلة الثانية: في حالة تحقيق نجاح في المرحلة السابقة من قبل مجلس الإدارة يتوجه نحو مستوى أكثر تقدماً يتمثل في:

- منح مكافآت للمسؤولين عن أعمال الأداء المستدام بالشركة، من خلال وضع أهداف غير ربحية طويلة الأجل لنظام مكافأة العاملين بالشركة.

-توظيف مديرين من أصحاب الخبرة في مجالات الأداء المستدام.

- توجيه وتدريب العاملين على دور دمج الأداء المستدام في أعمال الشركة، بحيث يتم عقد الدورات التدريبية وتعليمية للمديرين وتقييم مجلس الإدارة بناءً على أدائهم في أعمال الاستدامة، وللتأكد من تواجد الخبرات الكافية وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات رشيدة.

- توفير آليات لإشراك أصحاب المصالح، حتى يستطيع مجلس الإدارة الاطلاع على إسهامات أصحاب المصالح.

- تعيين رئيس تنفيذي للشركة ذي كفاءة في مجالات الأداء المستدام.

- أخذ اعتبارات الأداء المستدام في قرارات الشركة المحورية، مثل: قرارات الاستحواذ، أو الدمج، أو أي قرار استثماري محوري.

3- الإفصاح عن استدامة الشركة من خلال التقارير المتكاملة:

أصبح من اللازم من وجود بديل للإفصاح التقليدي يكون أشمل وأوسع في نطاق العرض والإفصاح حيث لم يعد الإفصاح عن المعلومات داخل القوائم المالية يفي باحتياجات مستخدمي تلك القوائم والتقارير المالية، وأصبح لابد من وجود بديل يعمل علي شرح وتفسير المعلومات المالية وغير المالية وحوكمة الشركات والمساهمة في تطوير الأداء المستدام في صورة تقارير تتمثل في: تقارير الاستدامة، والتقارير الاجتماعية البيئية، وتقارير المراجعين، وتقارير الإدارة، والتقارير الاستراتيجية (التقارير المتكاملة)، وتعد تلك التقارير بمثابة سرد لما يحيط بالشركة في الداخل

والخارج من مخاطر حالية ومستقبلية، فتقوم التقارير السردية على التنبؤ بالمعلومات المستقبلية، ورداً على ذلك بدأت بعض الشركات الرائدة بنشر التقارير المتكاملة، وقدينت دراسة (José et al (2014) أنه بشكل عام تم إضافة هذه المتطلبات الجديدة لإعداد التقارير من خلال خليط من القوانين واللوائح والمعايير، والمبادئ التوجيهية وسوق الأسهم وأشارت الدراسة السابقة نفسها على أن إعداد تقرير متكامل عن العمليات الاقتصادية ينبغي أن يتضمن معلومات كافية تمكن الشركات من الاستفادة من هذه التقارير، وفي الصدد نفسها وضحت دراسة (Anria (2013) أنه من شأن هذا التقرير أن يكشف عن الشركات التي تتفهم الآثار الإيجابية والسلبية المتعلقة بالبيئة الطبيعية والمجتمع، وهذا يدل على الصلة الواضحة بين المخاطر واستراتيجية الشركات، ومؤشرات الأداء التي يتم قياسها والإفصاح عنها.

إجراءات الدراسة التطبيقية:

تناول هذا الجزء من الدراسة إجراءات الدراسة التطبيقية؛ والمتمثلة في مجتمع وعينة الدراسة توصيف متغيرات الدراسة واختبار فروضه من خلال مجموعة من النقاط على النحو الآتي:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

بلغ عدد شركات التأمين العاملة في ليبيا سنة 2012م عدد 13 شركة منها 12 شركة وطنية، وشركة واحدة مشتركة برأس مال وطني خاص وعربي (شركة الثقة)، وينشط بسوق التأمين حتى عام 2016 عدد 18 شركة، وقد بلغ رأس المال المكتتب فيه لهذه الشركات 3650000000 د.ل. المدفوع منه 220864000 د.ل، والجدول الآتي يوضح هذه الشركات:

جدول رقم (1) شركات التأمين العاملة في ليبيا حتى نهاية 2016

| م | اسم الشركة | تاريخ مزاولة النشاط | رأس المال (بالمليون دينار) | |
|----|--------------------------|---------------------|----------------------------|---------|
| | | | المكتتب فيه | المدفوع |
| 1 | شركة ليبيا للتأمين | 1964 | 70 | 70 |
| 2 | الشركة المتحدة للتأمين | 1998 | 20 | 20 |
| 3 | الشركة الإفريقية للتأمين | 2004 | 10 | 10 |
| 4 | شركة الصحارى للتأمين | 2004 | 15 | 15 |
| 5 | شركة الليبو للتأمين | 2005 | 10 | 7.563 |
| 6 | شركة الثقة للتأمين | 2006 | 10 | 9.602 |
| 7 | شركة التكافل للتأمين | 2007 | 10 | 3.109 |
| 8 | شركة القافلة للتأمين | 2009 | 20 | 20 |
| 9 | شركة التأمين الصحي | 2009 | 100 | 35.59 |
| 10 | شركة المختار للتأمين | 2009 | 10 | 3 |
| 11 | الشركة الاتحادية للتأمين | 2010 | 10 | 3 |
| 12 | شركة تبستي للتأمين | 2011 | 10 | 3 |
| 13 | العالمية للتأمين | 2011 | 10 | 3 |
| 14 | المجموعة الدولية للتأمين | 2015 | 10 | 3 |
| 15 | الوفاق للتأمين | 2016 | 10 | 3 |
| 16 | اليسير للتأمين التكافلي | 2016 | 20 | 3 |
| 17 | أمانة للتأمين | 2016 | 10 | 3 |
| 18 | الشركة الضمانية للتأمين | 2016 | 10 | 6 |
| | الإجمالي | | 365 | 220.864 |

- المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات هيئة الإشراف والرقابة على شركات التأمين.

يوضح الجدول السابق مجتمع الدراسة للبحث، أما عينة الدراسة فتتمثل في شركات التأمين التي تم تأسيسها قبل عام 2006 وذلك من أجل الحصول على سلسلة زمنية لبيانات الدراسة؛ وعليه تتكون عينة الدراسة من خمس شركات تأمين، هي: شركة ليبيا للتأمين، والشركة المتحدة للتأمين، والشركة الإفريقية للتأمين، وشركة الصحارى للتأمين، وشركة الليبو للتأمين، خلال المدة من 2012 وحتى 2016.

ثانياً: متغيرات اختبار الإطار المقترح للبحث وطرق قياسها:

يوضح الجدول الآتي متغيرات اختبار الإطار المقترح للبحث وطرق قياسها:

جدول رقم (2) متغيرات الدراسة وطرق قياسها

| نوع المتغير | نموذج قياس المتغير | رمز المتغير | اسم المتغير الفرعي | رمز المتغير | اسم المتغير |
|-------------|---|-------------|---------------------------------|-------------|---------------|
| مستقل | نسبة الأسهم المملوكة من قبل جميع أعضاء مجلس الإدارة مقسومة على إجمالي الأسهم العادية القائمة. | X1 | الملكية الداخلية | X | حوكمة الشركات |
| مستقل | إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة. | X2 | مجلس الإدارة | | |
| مستقل | نسبة الأعضاء المستقلين إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة | X3 | استقلال مجلس الإدارة | | |
| مستقل | نسبة الديون المحددة كالتزامات طويلة الأجل زائد التزامات قصيرة الأجل مقسومة على إجمالي الأصول. | X4 | الرافعة المالية | | |
| مستقل | اللوغارتم الطبيعي لإجمالي الأصول | X5 | حجم الشركة | | |
| مستقل | متغير وهمي يأخذ قيمة 1 إذا كان لدى الشركات لجنة المراجعة؛ وإلا فإنه يساوي 0. | X6 | لجنة المراجعة | | |
| مستقل | متغير وهمي يأخذ قيمة 1 إذا كانت الشركات لديها لجنة المكافآت؛ وإلا يساوي 0. | X7 | لجنة المكافآت | | |
| مستقل | متغير وهمي يأخذ قيمة 1 إذا كانت الشركات لديها لجنة ترشيحات؛ وإلا يساوي 0. | X8 | لجنة الترشيحات | | |
| مستقل | متغير وهمي يأخذ قيمة (1) في حالة وجود لجنة المخاطر؛ وإلا يساوي 0. | X9 | لجنة المخاطر | | |
| مستقل | متغير وهمي يأخذ قيمة (1) في حالة وجود مراجعة داخلية؛ وإلا يساوي 0. | X10 | وجود مراجعة داخلية | | |
| مستقل | متغير وهمي يأخذ قيمة (1) في حالة استقلال أعضاء المراجعة الداخلية؛ وإلا يساوي 0. | X11 | استقلال أعضاء المراجعة الداخلية | | |
| | متغير وهمي يأخذ قيمة (1) في حالة وجود | X12 | لجنة الاستدامة | | |

| اسم المتغير | رمز المتغير | اسم المتغير الفرعي | رمز المتغير | نموذج قياس المتغير | نوع المتغير |
|-------------------|-------------|--------------------|-------------|--|-------------|
| | | | | لجنة الاستدامة؛ وإلا يساوي 0. | |
| تعظيم قيمة الشركة | Y | معامل Tobin's Q | Y | Tobin's Q= MVE+ L/ T Debt +Net S/T Debt Total Assets | تابع |
| الأداء المستدام | A | النمو المستدام | A | Sustainable Growth Rate | وسيط |

- المصدر: إعداد الباحثان بتصريف (Moradi, M., & Ebrahimi, E. 2014).

ثالثاً: مرجعية نماذج قياس متغيرات الإطار المقترح:

تسعى الدراسة إلى بناء إطار ونموذج محاسبي مقترح للتكامل بين حوكمة الشركات والأداء المستدام كمدخل لتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية، وفي سبيل ذلك اعتمدت الدراسة على ثلاثة أنواع من الدراسات السابقة، الأول: يختص بقياس حوكمة الشركات، ويختص النوع الثاني: بقياس الأداء المستدام، بينما يتناول الثالث قياس قيمة الشركة كما يأتي:

1- الدراسات السابقة الخاصة بقياس حوكمة الشركات:

تحدد الأدبيات السابقة ثمانية أنواع رئيسة من آليات حوكمة الشركات ذات الصلة بالشركات الصغيرة، وهي: حجم مجلس الإدارة، واستقلال مجلس الإدارة، ومواءمة مصلحة مجلس الإدارة، وتواتر الاجتماعات، وهيكل الملكية، وشبكة الإدارة، وتخطيط التعاقب، والمراجعة المستقلة (Gillan 2006)، إلا أن شركة KPMG تتصح بأن التقارير الفعالة للشركات يجب أن تستهدف جمهورها بشكل صحيح، وتوفر معلومات كافية وموثوقة، وتتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية لحوكمة الشركات:

• عدد لجان مجلس الإدارة، النسبة المئوية لاستقلالية مجلس الإدارة، الاستقلال الكامل للجان مجلس الإدارة، تنوع مجلس الإدارة من حيث العرق، والجنس، والخبرة، والأقلية، ومجلس الإدارة المتعثر، وفصل مهام رئيس المجلس، والمدير التنفيذي

• مساهلة المجلس والمسؤولية، وعدد الاجتماعات، وعدد الأعضاء، والنسبة المئوية للمدراء الداخليين في المجلس.

• عدد الأعضاء في لجنة المراجعة، وعدد اجتماعاتها، وعدد الخبراء الماليين فيها.

• قيمة خيارات الأسهم الممنوحة للمديرين، والربط بين التعويض التنفيذي والأداء المالي.

وحددت دراسة (Moradi & Ebrahimi, 2014) خمسة أنواع من المعايير لتصنيف الشركات بناءً على جودة حوكمة الشركات، هي: معايير هيكل مجلس الإدارة (C1)، ملكية حصة الإدارة (C2)، التعويضات الإدارية (C3)، عدد المستثمرين من المؤسسات (C4)، نسبة الأسهم المملوكة للمستثمرين (C5)، حيث تم تقسيم آليات الحوكمة إلى:

1. آليات حوكمة الشركات الداخلية، وتشمل:

أ- هيكل مجلس الإدارة: لقد حقق الباحثون في فائدة مجلس الإدارة كآلية مراقبة حيث ينسقون مع أهداف واهتمامات المساهمين والمديرين، ومن المرجح أن يعزز عدد متزايد من الأعضاء الخارجيين في مجلس الإدارة القرارات الإدارية التي تخدم مصلحة المساهمين الخارجيين (Hutchinson & Gul, 2004)؛ لذلك فإن وجود أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بمثابة آلية لحوكمة الشركات وتقييمها في شكل نسبة بين المدراء إلى المدراء التنفيذيين في مجلس الإدارة.

ب- ملكية حصة الإدارة: يمكن أن تكون ملكية الأسهم مصدراً مهماً للحوافز والسلطة للمديرين التنفيذيين، كما يمكن أن يكون لتوزيع الأسهم بين المديرين التنفيذيين

والمساهمين تأثير كبير على تصرفات الشركات نظراً لأن المديرين التنفيذيين أقل عرضة للانخراط في أعمال لا تخدم مصلحة المساهمين (Hutchinson & 2004 Gul). وتم قياس ملكية الأسهم كآلية حوكمة الشركات من خلال جزء إجمالي الأسهم المصدرة المملوكة من قبل المديرين التنفيذيين.

ج- التعويض الإداري: يتم توثيق العلاقة بين التعويض الإداري وثروة المساهمين بشكل جيد، مثل: عندما تزداد ثروة المدير التنفيذي، وتتمو ثروة المساهمين، ومع ذلك فإن قوة علاقة أداء الدفع بدلاً من مستوى الأجور هي المفتاح لتخفيف مشكلات الوكالة (Cornett, et al. 2007). وتقاس حساسية أداء الدفع حسب نسبة القيمة بالدولار لخيارات الأسهم التي يحتفظ بها المسؤولون التنفيذيون إلى قيمة الدولار من إجمالي التعويض.

2- آليات حوكمة الشركات الخارجية:

أ- المستثمرون المؤسسيون: ركزت مجموعة كبيرة من الأبحاث على دور المستثمرين المؤسسيين كمراقبين للشركات، ويعد الأساس المنطقي لهذا البيان هو أن المساهمين الكبار -فقط- مثل: المستثمرون من المؤسسات يستفيدون من المراقبة؛ لأن لديهم حافزاً أكبر لمراقبة المديرين من أعضاء مجلس الإدارة الذين قد يكون لديهم ثروة ضئيلة أو معدومة تستثمر في الشركة بالإضافة إلى ذلك فإن لدى المستثمرين من المؤسسات الكبيرة الفرصة والموارد والقدرة على مراقبة المديرين وتأديبهم والتأثير عليهم.

ويمكن أن يؤدي الرصد من قبل المستثمرين من المؤسسات إلى تركيز المديرين بشكل أكبر على أداء الشركات وأقل على السلوك الانتهازي أو الذي يخدم مصالحهم الذاتية (Cornett, et al. 2007). وقد تم استخدام مؤشرين لقياس هذه

الآلية؛ أحد المؤشرات هو عدد المستثمرين المؤسسيين، والآخر هو جزء الأسهم المملوكة لهم، ويتم عرض آليات حوكمة الشركات وطريقة قياسها في الجدول الآتي.

جدول رقم (3) آليات حوكمة الشركات وطريقة قياسها

| طريقة القياس | المعيار | آليات حوكمة الشركات |
|---|-------------------|---------------------|
| نسبة المديرين غير التنفيذيين إلى المديرين التنفيذيين في المجلس | هيكل مجلس الإدارة | داخلي |
| إجمالي الأسهم المصدرة المملوكة من قبل المديرين التنفيذيين | ملكية الإدارة | |
| نسبة القيمة بالدولار لخيارات الأسهم التي يحتفظ بها المسؤولون التنفيذيون إلى القيمة بالدولار للتعويض الكلي | التعويض الإداري | |
| عدد المستثمرين المؤسسيين | المستثمرون | خارجي |
| الأسهام المملوكة للمستثمرين من المؤسسات | المؤسسيون | |

المصدر: (Moradi, M., & Ebrahimi, E. 2014).

2- الدراسات السابقة الخاصة بقياس الأداء المستدام:

تناولت الأدبيات السابقة موضوع استدامة الشركات في الفكر المحاسبي، من

عدة جوانب، الجانب الأول: تأثير الاستدامة في الأداء المالي

Saeidi.,et al, 2015; 2016; Flammer (Ameer and Othman, 2012; Markman and Krause, 2017; Bezares, et al, 2017; Trumpp ,and Guenther 2015;Soytas,et al.,2019)

أما الجانب الثاني فيركز على علاقة استدامة الشركة بإدارة المخاطر

(Yilmaz and Flouris,2010; Gramlich and Papadopoulos,2016;Mital et al,2017;Multaharju,et al,2017)

كما يتناول الجانب الثالث: طبيعة العلاقة بين استدامة الشركة وسعر السهم

السوقي

Stekelenburg, et ؛Oberndorfer, et al,2013 ؛ (Lourenço, et al,2012
Hauptmann, and ؛Kaspereit and Lopatta,2016 ؛al,2015
Bhattacharya and Sen, 2017)؛Serafeim,2017

أما الجانب الرابع: فقد ركز على علاقة استدامة الشركة بتكلفة رأس المال
وهيكل الملكية

Ferrero et ؛(Liu and Huang, 2015; Salvioni and Gennari, 2016
.al,2017)

أما الجانب الخامس: فقد سعت الأدبيات السابقة (Inoue and Lee,2007;

Gintè et. al, 2011; Lo and Sheu,2007 ;Bettina,2011 ;Bezares,et al,
2016) إلى ربط استدامة الشركة بإمكانية توليد قيمة للمساهمين حيث تعد الاستدامة

منهج عمل قابل للتطبيق على الشركات؛ لأنه يعزز مركزها التنافسي، ويعد استثماراً
جذاباً لأنها توفر عوائد أكثر في شكل توليد قيمة للمساهمين، وهناك أربعة محاور
تركز على كيفية توليد القيمة، هي: الحد من التكاليف والمخاطر، واكتساب ميزة
تنافسية، وتطوير السمعة والشرعية، وترابط النتائج التي تؤدي إلى توليد القيمة، ولقد
تناولت دراسة (Inoue, and Lee, (2011) الجانب الخامس: من بعدين هما: الأول:

يركز على الربحية قصيرة الأجل، وتعتمد على الربط المباشر بين قيام الإدارات العليا
للشركات بالتقرير عن الاستدامة ومجموعة من مقاييس الربحية قصيرة الأجل والمبنية
على الأرقام المحاسبية، مثل: العائد على الأصول وتكلفة التمويل، بينما يتناول البعد
الثاني: الربحية طويلة الأجل من خلال الربط بين قيام الإدارة العليا بالتقرير عن
الاستدامة ومجموعة من مقاييس الربحية طويلة الأجل والمبنية على ردود أفعال
المتعاملين بالأسواق المالية، مثل: القيمة السوقية والعائد على أسهم الشركة، ومن أهم
مؤشراته معدل النمو المستدام (Sustainable growth rate (SGR)، حيث أوضح

Higgins أن معدل النمو المستدام يمثل أقصى معدل يمكن للشركة من خلاله زيادة مبيعاتها أو إيراداتها دون استنفاد مواردها المالية، وأشار إلى أن مفهوم النمو المستدام مهم للغاية لأنه أجبر الإدارة على النظر فيما إذا كانت استراتيجية نمو الشركة متوافقة مع قدرة نمو الشركة، فإذا كانت الشركة لديها فرص نمو ممتازة ولكن بدون موارد مالية كافية في المدى الطويل لاستغلال تلك الفرص فإنها لن تنمو، ومع ذلك فإن الشركة التي تتمتع بالبنية التحتية المالية اللازمة لمتابعة فرص النمو طويلة الأجل المرتفعة ولكن بدون القدرة على الاستفادة منها فإنها لن تنمو أيضاً (Hartono & Utami, 2016)، حيث تم استخدام النموذج الآتي لتحديد معدل النمو المستدام لقياس استدامة الشركة:

Sustainable Growth Rate

حيث إن: $Pm =$ هامش الربح، $d =$ نسبة الأرباح الموزعة، $L =$ نسبة الديون إلى حقوق الملكية، و $T =$ نسبة إجمالي الأصول إلى الإيرادات.
وطبقاً لمعدل النمو المستدام يعرف النمو بأنه أقصى نمو في الإيرادات أو الأصول ويمكن للشركة أن تحققه دون إضافة حقوق ملكية جديدة أي دون إصدار أسهم، ومع بقاء نسبة الرافعة المالية كما هي دون تغيير، أي أن كل دين يجب أن يتم استخدامه في تمويل مشروع استثماري جديد.

1- الدراسات السابقة الخاصة بقياس قيمة الشركة:

تناولت مجموعة من الدراسات كيفية قياس قيمة الشركة من خلال نمو الإيرادات مما يترتب عليه زيادة معدل العائد على الاستثمار، ROIJia & Wang (2019)، بينما استخدمت مجموعة أخرى من الدراسة نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)، حيث يعتمد هذا النموذج على إجراء تعديلات على الربح الاقتصادي للشركة بناءً على تكلفة التمويل؛ وهو نموذج شائع في الفكر المحاسبي

نظراً لاعتماده الكبير على مجالات تعظيم القيمة للمساهمين، وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن القيمة الاقتصادية المضافة ليست فكرة جديدة بل مرادفة للدخل المتبقي (عزام، 2014)، وأضافت دراسة أخرى إلى إن اعتماد الشركات على EVA يساعدها في عملية صنع القرار لتعظيم القيمة للمساهمين، وأن أحد أهم الفوائد الرئيسية لـ EVA هو تحقيق قدر أكبر من الشفافية، مما يعني أن المساهمين لديهم فهم أفضل بكثير للعمل والتفاعل مع المؤثرات الخارجية والذي يمكن -أيضاً- أن ينظر إليه باعتباره التكاليف الخارجية (Kassem, et al, 2016)، وتتمثل صيغة النموذج الرياضية في الآتي:

حيث إن: NOPAT = صافي الأرباح التشغيلية للشركة بعد خصم الضرائب ولكن قبل الفوائد، و apital invested = رأس المال الاقتصادية المستثمر في الأعمال في كل من الأسهم والديون ولكن لا يشمل فوائد الالتزامات المتداولة، و WACC = المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال.

حيث إن القيمة الاقتصادية المضافة تمثل ما يتبقى من ربح التشغيل بعد الضرائب بعد خصم تكلفة رأس المال، فعند تحقق قيمة موجبة يدل على زيادة في قيمة الشركة، أما إذا كانت القيمة الاقتصادية سالبة فهذا يعني نقصاً في ثروة الملاك، وما يعاب على هذا النموذج أنه توجد مجموعة من القيود على استخدام القيمة الاقتصادية المضافة باعتباره مقياساً قصير الأجل، ويمكن التلاعب فيه بأكثر من طريقة وغير مناسب لاتخاذ القرارات في الأجل الطويل، ولا يراعي عنصرَي الجودة والوقت (عزام، 2014).

بينما تستخدم نسبة توبين (Tobin and Brainard (1968); Tobin and (1978); and Tobin (1969); Brainard (1977); على نطاق واسع

في الأدبيات المالية كبديل عن فرص الاستثمار المستقبلية، وتُعرف نسبة q بأنها القيمة السوقية للشركة مقسومة على تكلفة استبدال أصول الشركة. وتتمثل نسبة توبين في النموذج الآتي:

$$\text{Tobin's } Q = \frac{\text{MVE} + L}{\text{T Debt} + \text{Net S}} / \frac{\text{T Debt}}{\text{Total Assets}}$$

حيث MVE سعر سهم الشركة مضروبة في عدد الأسهم المكتتب فيها، $L / \text{T Debt}$ هي القيمة الدفترية للالتزامات طويلة الأجل؛ S / T صافي الدين وهو القيمة الدفترية للالتزامات الجارية ناقص الأصول الجارية، القيمة الدفترية لإجمالي الأصول Total Assets ، وكلما زادت قيمة Q عن الواحد الصحيح دل على الأداء الجيد للمنشأة، والربحية العالية، وزيادة قيمة المنشأة، أي بمعنى أن القيمة السوقية أعلى من قيمة الأصول والعكس صحيح.

رابعاً: النماذج الرياضية المقترحة:

تعتمد الدراسة على ثلاثة نماذج رياضية؛ باستخدام معادلات الانحدار اعتماداً على نموذج Baron and Kenny, 1986 حيث يختص النموذج الأول باختبار تأثير المتغيرات المستقلة حوكمة الشركات X على المتغير الوسيط الأداء المستدام لشركات التأمين الليبية Z على النحو الآتي

$$Z = 7X_6 + B_6 X_5 + B_5 X_4 + B_4 X_3 + B_3 X_2 + B_2 a + B_1 X_1 + B_{12} X_{12} + E_{111} + B_{11} X_{10} X_7 + B_8 X_8 + B_9 X_9 + B_{10} X_{10}$$

حيث إن: $Z =$ المتغير الوسيط الأداء المستدام لشركات التأمين الليبية، a ثابت النموذج، $X_1 - X_{12}$ المتغيرات المستقلة متغيرات حوكمة شركات التأمين الليبية، $B_1 - B_{12}$ معاملات نموذج الانحدار، E_1 خطأ النموذج رقم 1.

بينما يتناول النموذج الثاني اختبار مدى تأثير المتغيرات المستقلة حوكمة شركات التأمين الليبية X على المتغير التابع قيمة شركات التأمين الليبية Y والذي توضح المعادلة الآتية:

$$Y = 7X6 + B6 X5 + B5X4 + B4 X3 + B3X2 + B2a + B1X1 + B + B12X12 + 11 + B11 X10X7 + B8 X8 + B9X9 + B10X E2$$

حيث إن: Y = المتغير التابع قيمة شركات التأمين الليبية، و a ثابت النموذج، -X1 X12 المتغيرات المستقلة حوكمة شركات التأمين الليبية، B12 -B1 معاملات نموذج الانحدار، E2 خطأ النموذج رقم 2.

يوضح النموذج الثالث تأثير المتغيرات المستقلة التكامل بين حوكمة الشركات

X والأداء المستدام Z كمدخل لتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية Y على النحو الآتي:

$$Y = X6 6 X5 + B5X4 + B4 X3 + B3X2 + B2a + B1X1 + B + B11 10 X7 + B8 X8 + B9X9 + B10X7 + B + B12X12 + Z + E311X$$

حيث إن: Y = المتغير التابع قيمة شركات التأمين الليبية، و a ثابت النموذج، -X1 X12 المتغيرات المستقلة حوكمة شركات التأمين الليبية، Z = الأداء المستدام لشركات التأمين الليبية، B12 -B1 معاملات نموذج الانحدار، E3 خطأ النموذج رقم 3.

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

تم اختبار مدى صحة فروض الدراسة اعتماداً على الأساليب الإحصائية

الآتية:

1- الإحصاء الوصفي Descriptive statistics: وذلك لاختبار مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي، وتحديد سلوك متغيرات الدراسة ومدى إمكانية تعميم النتائج.

2- اختبار كلموجروف- سميرنوف Kolmogorov-Smirnov: وذلك للحكم على اعتدالية بيانات الدراسة وصلاحياتها للتحليل من حيث اتباعها للتوزيع الطبيعي؛ والذي من خلاله يمكن تحديد الاختبارات اللازمة للبحث.

3- اختبار chi-Square Test؛ لاختبار جودة التوافق بين متغيرات الدراسة المستقلة والوسيط والتابعة

4- اختبار الاستقلالية Tests for Relatedness or Independence؛ وذلك لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في حوكمة شركات التأمين، والمتغير التابع قيمة شركات التأمين، والمتغير الوسيط الأداء المستدام لشركات التأمين الليبية وتحديد المعنوية الاحصائية لهذه العلاقة.

5- تحليل الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression: وذلك لاختبار الفرض الخاص بتأثير المتغيرات المستقلة التكامل بين حوكمة شركات التأمين الليبية X الأداء المستدام لشركات التأمين الليبية A كمدخل لتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية Y وتحديد واختبار النموذج الثالث للبحث.

6- تحليل الانحدار المرحلي: Stepwise Regression Analysis: وذلك لتحديد أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع في ظل المتغير الوسيط.

سادساً: الدراسة التطبيقية لبيانات الدراسة:

1- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (4)

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

| المتغيرات | Y | Z | X1 | X2 | X3 | X4 | X5 | X6 | X7 | X8 | X9 | X10 | X11 | X12 |
|-------------------|-------|--------|-------|-------|-------|--------|--------|------|-------|-------|------|------|------|------|
| الوسط الحسابي | .746 | .0665 | .240 | 6.440 | .640 | .261 | .888 | .600 | .400 | .6000 | .800 | .400 | .400 | .400 |
| الانحراف المعياري | .2366 | 0.2301 | .1301 | 2.256 | .0759 | 3.1475 | 0.1667 | .500 | 0.500 | .500 | .408 | .500 | .500 | .500 |

يوضح الجدول السابق التحليل الوصفي لبيانات متغيرات الدراسة حيث يتناول الوسط الحسابي والانحراف المعياري.

2- اختبار كلموجروف- سميرنوف Kolmogorov-Smirnov:

جدول رقم (5)

اعتدالية توزيع بيانات الدراسة

| X12 | X11 | X10 | X9 | X8 | X7 | X6 | X5 | X4 | X3 | X2 | X1 | Z | Y | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|-------|------|-------|-------|------|------|------------|
| 1.94 | 1.94 | 1.94 | 2.44 | 1.94 | 1.94 | 1.94 | .723 | 1.838 | 1.58 | 1.359 | 2.181 | 2.20 | 1.55 | Kolmogorov |
| .001 | .001 | .001 | .000 | .001 | .001 | .001 | .673 | .002 | .014 | .050 | .000 | .000 | .016 | Sig. |

يتناول الجدول السابق اختبار Kolmogorov-Smirnov لمعرفة هل تتبع البيانات التوزيع الطبيعي من عدمه وبالنظر إلى صف Sig نجد أن الدلالة الإحصائية أقل من 0.05 لأغلب متغيرات الدراسة أي أن بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي لمعظم متغيرات الدراسة، وبالتالي فإن التحليل المتبع في الدراسة يكون طبقاً للاختبارات المعملية.

3- اختبار فروض الدراسة: استهدفت الدراسة اختبار مدى صحة مجموعة من الفروض، ولأغراض ترتبط بإجراءات اختبار هذه الفروض على النحو الآتي:
 أ- اختبار الفرض الأول:

لاختبار جودة التوفيق بين حوكمة الشركات في ظل الأداء المستدام وتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية قامت الدراسة باستخدام اختبار chi-Square Test، وذلك لاختبار الفرض القائل "لا توجد فروق معنوية بين حوكمة الشركات، وتعظيم قيمة الشركة في ظل الأداء المستدام لشركات التأمين الليبية"

جدول رقم (6)

اختبار الفرض الثالث

| Z | X12 | X11 | X10 | X9 | X8 | X7 | X6 | X5 | X4 | X3 | X2 | X1 | Y | |
|----|------|------|------|------|------|------|------|------|----|------|------|------|----|------------|
| .0 | 1 | 1. | 1.0 | 9 | 1 | 1 | 1 | 1.68 | .0 | 5.36 | 8.12 | 6.40 | .0 | Chi-Square |
| 1. | .317 | .317 | .317 | .003 | .317 | .317 | .317 | 1 | 1 | .069 | .044 | .171 | 1. | Sig. |

يوضح الجدول السابق أن قيمة Sig لمعظم المتغيرات أكبر من 0.05 أي أن الفروق غير معنوية عليه يقبل الفرض العدمي القائل "لا توجد فروق معنوية بين حوكمة الشركات، وتعظيم قيمة الشركة في ظل الأداء المستدام لشركات التأمين الليبية" ورفض الفرض البديل القائل "توجد فروق معنوية بين حوكمة الشركات وتعظيم قيمة الشركة في ظل الأداء المستدام لشركات التأمين الليبية" عند مستوى معنوية 0.05.

ب- اختبار الفرض الثاني:

يوضح الجدول رقم (7) اختبار الاستقلالية بين متغيرات حوكمة الشركات، والمتغير الوسيط الأداء المستدام والمتغير التابع تعظيم قيمة شركات التأمين الليبية قامت الدراسة باستخدام اختبار الاستقلالية Chi-Square Test لدراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة X والمتغير الوسيط Z والمتغير التابع Y وينص الفرض على "لا يوجد ارتباط معنوي بين حوكمة الشركات وتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية في ظل الأداء المستدام".

جدول رقم (7)

اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير الوسيط والمتغير التابع

| Y*X12 *Z | Y*X11 *Z | Y*X10 *Z | Y*X9 *Z | Y*X8 *Z | Y*X7 *Z | Y*X6 *Z | Y*X5 *Z | Y*X4 *Z | Y*X3 *Z | Y*X2 *Z | Y*X1 *Z | |
|-------------|-------------|-------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|-----------------------|
| 25 | 25 | 25 | 25 | 25 | 25 | 25 | 550 | 600 | 50 | 75 | 100 | Pearson Chi-Square |
| 0.406 | 0.406 | .0406 | 0.406 | 0.406 | 0.406 | 0.406 | 0.246 | 0.237 | 0.394 | 0.381 | .370 | Sig |

توضح بيانات الجدول السابق أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 لكل متغير الدراسة عليه نقبل فرض العدم الفرض القائل "لا يوجد ارتباط معنوي بين حوكمة الشركات وتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية في ظل الأداء المستدام"، أي أن المتغيرات مستقلة وهو ما أكدته اختبار الاستقلالية.
اختبار الفرض الثالث:

"لا يوجد تأثير للتكامل بين حوكمة الشركات والأداء المستدام على تعظيم قيمة شركات التأمين الليبية".

لاختبار الفرض الرابع باستخدام معادلات الانحدار اعتماداً على نموذج Baron and Kenny, 1986 الذي يعتمد على تحقق ثلاثة شروط أساسية على النحو الآتي:

المتغيرات المستقلة X حوكمة الشركات تؤثر على المتغير الوسيط Z الأداء المستدام لشركات التأمين الليبية.....المعادلة الأولى

جدول رقم (8)

القدرة التفسيرية لنموذج انحدار حوكمة الشركات على الأداء المستدام لشركات التأمين الليبية

| النموذج Model | معامل الارتباط R | معامل التحديد R2 | معامل التحديد المعدل Adj. R2 | الخطأ المعياري |
|------------------|---------------------|---------------------|---------------------------------|----------------|
| 1 | .448a | .200 | .166 | .210198477 |

يوضح الجدول السابق معامل الارتباط بين المتغير الوسيط الأداء المستدام والمتغيرات المستقلة حوكمة الشركات وهو 0.448، وكذلك مربع معامل الارتباط 0.200، ومربع معامل الارتباط المربع 0.166، والخطأ المعياري في التقدير 0.211، وبذلك تفسر المتغيرات المستقلة 0.20 من تباين المتغير الوسيط وهي نسبة ذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (9) نتائج تحليل التباين لاختبار شرط النموذج رقم 1

| Sig. | F | Mean Square | df | Sum of Squares | Model |
|-------|-------|-------------|----|----------------|------------|
| .025b | 5.762 | .255 | 1 | .255 | Regression |
| | | .044 | 23 | 1.016 | Residual |
| | | | 24 | 1.271 | Total |

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ أن قيمة F 5.762 بمعنوية 0.025 أصغر من 5% وبالتالي نرفض الفرض العدم القائل "لايوجد تأثير جوهري لحوكمة الشركات على الأداء المستدامة لشركات التأمين الليبية"، ونقبل الفرض البديل القائل "يوجد تأثير جوهري لحوكمة الشركات على الأداء المستدامة لشركات التأمين الليبية".

جدول رقم (10) معاملات النموذج رقم 1

| Correlations | | | Sig. | t | Standardized | Unstandardized | | Model | | |
|--------------|---------|------------|------|---------|--------------|----------------|---|--------|------------|---|
| Part | Partial | Zero-order | | | Beta | Std. Error | B | | | |
| | | | .182 | -1.376- | | .089 | | -1.23- | (Constant) | 1 |
| .448 | .448 | .448 | .025 | 2.400 | .448 | .330 | | .791 | x1 | |

يوضح الجدول السابق معامل النموذج رقم 1 بحيث يأخذ النموذج الشكل الآتي:

$$Z = - 0.123 + 0.791X1 + E1$$

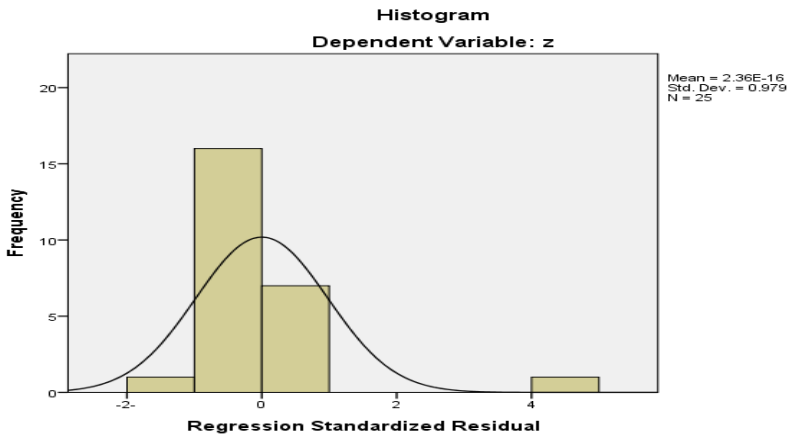
حيث إن: Z المتغير الوسيط ويعبر عن الأداء المستدام لشركات التأمين

الليبية، X1 يعبر عن الملكية الداخلية لشركات التأمين الليبية، E1 يعبر عن خطأ النموذج الأول.

جدول رقم (11) إحصاءات بواقي النموذج

| Std. Deviation | Mean | Maximum | Minimum | |
|----------------|------------|-------------|--------------|-----------------------------------|
| .102993040 | .06647161 | .25681487 | -.00434128- | Predicted Value |
| 1.000 | .000 | 1.848 | -.688- | Std. Predicted Value |
| .017 | .057 | .090 | .046 | Standard Error of Predicted Value |
| .111604247 | .06596512 | .31386763 | -.00693671- | Adjusted Predicted Value |
| .205772750 | 0E-9 | .908683717 | -.255883902 | Residual |
| .979 | .000 | 4.323 | -1.217- | Std. Residual |
| 1.081 | .001 | 4.781 | -1.346- | Stud. Residual |
| .251028446 | .000506488 | 1.111286998 | -.312936693- | Deleted Residual |
| 11.822 | 2.164 | 58.872 | -1.372- | Stud. Deleted Residual |
| 1.268 | .960 | 3.416 | .209 | Mahal. Distance |
| .508 | .123 | 2.548 | .000 | Cook's Distance |
| .053 | .040 | .142 | .009 | Centered Leverage Value |

يوضح الجدول السابق إحصاءات بواقي النموذج، وهي الفرق بين القيم المشاهدة وخط الانحدار المقدر ويتضح بأن قيمة Mahal. Distance العظمى 3.416 وهي أقل من القيمة الحرجة كما تربيع التي تبلغ 100 عند 96 df وبالتالي لا توجد قيم متطرفة، وكذلك تعني بواقي النموذج الجزء الباقي الذي لم تتجح الملكية الداخلية X1 في تفسيره؛ لذا يطلق عليه خطأ النموذج أو البواقي Residuals ويبلغ 0.9087 وهي أكبر قيمة له، ويرجع ذلك إلى أن النموذج الأول السابق قد اعتمد على الملكية الداخلية كأحد متغيرات الحوكمة بمعزل عن المتغيرات الأخرى المتوقع تأثيرها في الأداء المستدام لشركات التأمين الليبية، وبشكل عام يتعين أن تكون بواقي النموذج المقترح موزعة طبيعياً حتى يمكن الاعتماد على نتائجه وهو ما يوضحه الرسم البياني الآتي، مما يعني أن بواقي النموذج موزعة طبيعياً، وهذا ما يدعم الثقة في النموذج المقترح:



شكل رقم (2) التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقترح

الشرط الثاني: المتغيرات المستقلة حوكمة الشركات X تؤثر على المتغير التابع Y قيمة شركات التأمين الليبية (النموذج الثاني).

جدول رقم (12)

القدرة التفسيرية لنموذج انحدار حوكمة الشركات على تعظيم قيمة شركات التأمين الليبية

| الخطأ المعياري | معامل التحديد المعدل R2-Adj | معامل التحديد R2 | معامل الارتباط R | النموذج Model |
|----------------|--------------------------------|---------------------|---------------------|------------------|
| .214006704 | .182 | .216 | .464a | 1 |
| .191913826 | .342 | .397 | .630b | 2 |
| .173345681 | .463 | .530 | .728c | 3 |
| .154899766 | .571 | .643 | .802d | 4 |

يوضح الجدول السابق معامل الارتباط بين المتغير التابع قيمة شركات التأمين الليبية والمتغيرات المستقلة حوكمة الشركات وهو 0.464، 0.630، 0.728، 0.802 على التوالي، كذلك مربع معامل الارتباط 0.216، 0.397، 0.53، 0.643 على التوالي، ومربع معامل الارتباط المربع 0.182، 0.342، 0.463، 0.571 على التوالي، والخطأ المعياري في التقدير 0.214، 0.192، 0.173، 0.155، وبذلك تفسر المتغيرات المستقلة مانسبته 0.182، 0.342، 0.463، 0.571 من تباين المتغير الوسيط وهي نسبة ذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (13)

نتائج تحليل التباين لأختبار شرط النموذج رقم 2

| | | | | | | |
|-------|-------|------|----|-------|------------|---|
| .019b | 6.323 | .290 | 1 | .290 | Regression | 1 |
| | | .046 | 23 | 1.053 | Residual | |
| | | | 24 | 1.343 | Total | |
| .004c | 7.232 | .266 | 2 | .533 | Regression | 2 |
| | | .037 | 22 | .810 | Residual | |
| | | | 24 | 1.343 | Total | |
| .001d | 7.898 | .237 | 3 | .712 | Regression | 3 |
| | | .030 | 21 | .631 | Residual | |
| | | | 24 | 1.343 | Total | |
| .000e | 8.993 | .216 | 4 | .863 | Regression | 4 |
| | | .024 | 20 | .480 | Residual | |
| | | | 24 | 1.343 | Total | |

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ أن قيم F هي 6.323، 7.232، 7.898، 8.993 بمعنوية 0.019، 0.004، 0.001، 0.000 على التوالي وهي قيم أصغر من 5% وبالتالي نرفض الفرض العدم القائل: "لايوجد تأثير جوهري لحوكمة الشركات على تعظيم قيمة شركات التأمين الليبية"، ونقبل الفرض البديل القائل "يوجد تأثير جوهري لحوكمة الشركات على تعظيم قيمة شركات التأمين الليبية".

جدول رقم (14) معاملات النموذج رقم 2

| Correlations | | | Sig. | t | Standardized Coefficients | Unstandardized Coefficients | | Model |
|--------------|---------|------------|------|---------|---------------------------|-----------------------------|---------|------------|
| Part | Partial | Zero-order | | | Beta | Std. Error | B | |
| | | | .000 | 7.139 | | .224 | 1.602 | (Constant) |
| .734 | .775 | .464 | .000 | 5.491 | .889 | .122 | .668 | x4 |
| -.645- | -.733- | -.282- | .000 | -4.822- | -1.259- | .475 | -2.288- | x1 |
| -.486- | -.630- | .128 | .002 | -3.632- | -.835- | .024 | -.088- | x2 |
| .335 | .489 | -.041- | .021 | 2.510 | .433 | .082 | .205 | x11 |

يوضح الجدول السابق معامل النموذج رقم 2 بين المتغيرات وبذلك يأخذ النموذج الشكل الآتي:

$$Y = 1.602 - 2.288X_1 - 0.088X_2 + 0.668X_4 + 0.205X_{11} + E_2$$

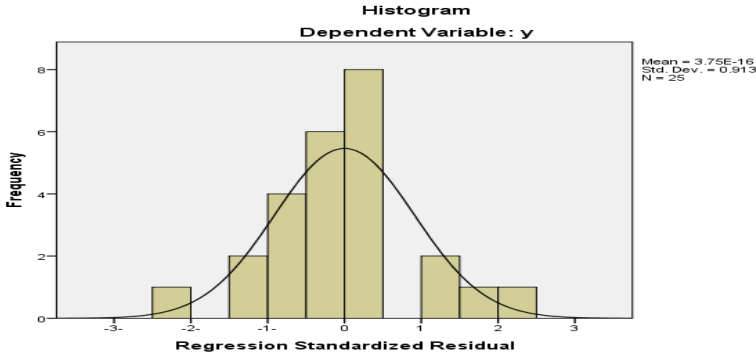
حيث إن: $Y =$ تعظيم قيمة شركات التأمين الليبية، $X_1 =$ الملكية الداخلية، $X_2 =$ مجلس الإدارة، $X_4 =$ الرافعة المالية، $X_{11} =$ استقلال أعضاء المراجعة الداخلية، $E_2 =$ خطأ النموذج الثاني.

جدول رقم (15)

إحصاءات بواقي النموذج الثاني

| Std. Deviation | Mean | Maximum | Minimum | |
|----------------|------------|------------|--------------|-----------------------------------|
| .189636404 | .74607823 | 1.19755995 | .20603941 | Predicted Value |
| 1.000 | .000 | 2.381 | -2.848- | Std. Predicted Value |
| .019 | .067 | .123 | .042 | Standard Error of Predicted Value |
| .172986460 | .73469283 | .93782187 | .25378641 | Adjusted Predicted Value |
| .141403493 | 0E-9 | .335361689 | -.332737714- | Residual |
| .913 | .000 | 2.165 | -2.148- | Std. Residual |
| 1.090 | .026 | 2.525 | -2.345- | Stud. Residual |
| .212265504 | .011385402 | .643246889 | .396625966- | Deleted Residual |
| 1.212 | .047 | 2.981 | -2.685- | Stud. Deleted Residual |
| 3.057 | 3.840 | 14.168 | .812 | Mahal. Distance |
| .436 | .134 | 2.174 | .000 | Cook's Distance |
| .127 | .160 | .590 | .034 | Centered Leverage Value |

يوضح الجدول السابق إحصاءات بواقي النموذج، وهي الفرق بين القيم المشاهدة، وخط الانحدار المقدر ويتضح بأن قيمة Mahal. Distance العظمى 14.168 وهي أقل من القيمة الحرجة كما تربيع التي ت وبالتالي لا توجد قيم متطرفة، وكذلك تعني بواقي النموذج الجزء الباقي الذي لم تتجح X1 الملكية الداخلية، X2 مجلس الإدارة، X4 الرافعة المالية، X11 استقلال أعضاء المراجعة الداخلية في تفسيره لذا يطلق عليه خطأ النموذج أو البواقي Residuals و يبلغ 0.335 وهي أكبر قيمة له، ويرجع ذلك إلى أن النموذج الثاني السابق قد اعتمد على الملكية الداخلية، مجلس الإدارة، الرافعة المالية، استقلال أعضاء المراجعة الداخلية كأحد متغيرات الحوكمة بمعزل عن المتغيرات الأخرى المتوقع تأثيرها في تعظيم قيمة شركات التأمين الليبية، وبشكل عام يتعين أن تكون بواقي النموذج المقترح موزعة طبيعياً حتى يمكن الاعتماد على نتائجه وهو ما يوضحه الرسم البياني الآتي، وهذا ما يدعم الثقة في النموذج المقترح.



شكل رقم (3) التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقترح

الشرط الثالث: المتغيرات المستقلة حوكمة الشركات X تؤثر على المتغير التابع Y تعظيم قيمة شركات التأمين الليبية في ظل الأداء المستدام Z.....النموذج الثالث.

جدول رقم (16)

القدرة التفسيرية لنموذج انحدار الحوكمة على تعظيم قيمة شركات التأمين الليبية في ظل الأداء المستدام

| النموذج Model | معامل الارتباط R | معامل التحديد R2 | معامل التحديد المعدل R2.Adj | الخطأ المعياري |
|------------------|---------------------|---------------------|--------------------------------|----------------|
| 1 | .952a | .906 | .826 | .098710021 |

يوضح الجدول السابق معامل الارتباط بين المتغير التابع قيمة شركات التأمين الليبية والمتغيرات المستقلة حوكمة الشركات و الأداء المستدام وهو 0.952 وهي قيمة ارتباط طردية مرتفعة، كذلك مربع معامل الارتباط 0.906، ومربع معامل الارتباط المربع 0.826 على التوالي، والخطأ المعياري في التقدير 0.99، وبذلك تفسر المتغيرات المستقلة مانسبته 95.2% من تباين المتغير التابع في ظل المتغير الوسيط الأداء المستدام وهي نسبة ذات دلالة إحصائية.

جدول رقم (17) نتائج تحليل التباين لأختبار النموذج رقم 3

| F | Mean Square | df | Sum of Squares | Model |
|--------|-------------|----|----------------|------------|
| 11.348 | .111 | 11 | 1.216 | Regression |
| | .010 | 13 | .127 | Residual |
| | | 24 | 1.343 | Total |

يوضح الجدول السابق نتائج تحليل التباين لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ أن قيمة $F = 11.348$ بمعنوية 0.000 وهي أصغر من 5% وبالتالي نرفض فرض العدم القائل "لايوجد تأثير جوهري لحوكمة الشركات و الأداء المستدام على قيمة شركات التأمين الليبية"، ونقبل الفرض البديل القائل "يوجد تأثير جوهري لحوكمة الشركات والأداء المستدام على قيمة شركات التأمين الليبية".

جدول رقم (18) معاملات النموذج رقم 3

| Correlations | | | Sig. | T | Standardized Coefficients | Unstandardized Coefficients | | Model |
|--------------|---------|------------|------|---------|---------------------------|-----------------------------|------------|------------|
| Part | Partial | Zero-order | | | | Beta | Std. Error | |
| | | | .510 | .677 | | 1.935 | 1.310 | (Constant) |
| .109 | .334 | -.450- | .223 | 1.279 | .166 | .133 | .171 | Z |
| -.281- | -.675- | -.282- | .006 | -3.298- | -1.006- | .555 | -1.829- | x1 |
| .028 | .090 | .128 | .751 | .325 | .172 | .056 | .018 | x2 |
| -.401- | -.794- | -.218- | .000 | -4.709- | -2.327- | 1.540 | -7.253- | x3 |
| .404 | .796 | .464 | .000 | 4.748 | .680 | .108 | .511 | x4 |
| .221 | .583 | .113 | .022 | 2.590 | .292 | 1.599 | 4.140 | x5 |
| -.093- | -.288- | -.128- | .297 | -1.086- | -.381- | .166 | -1.180- | x6 |
| -.411- | -.801- | -.058- | .000 | -4.821- | -3.135- | .308 | -1.483- | x7 |
| -.368- | -.768- | .045 | .001 | -4.323- | -3.552- | .389 | -1.681- | x8 |
| .367 | .767 | -.052- | .001 | 4.307 | 4.928 | .663 | 2.855 | x9 |
| .008 | .026 | .186 | .926 | .095 | .022 | .108 | .010 | x12 |

يوضح الجدول السابق معامل النموذج رقم 2 بين المتغيرات وبذلك يأخذ

النموذج الشكل الآتي:

$$Y = -1.829 - 1.310X1 - 1.483X7 - 1.681X8 + 2.855X9 + 0.511X4 + 4.140X5 - 1.829X3 + 0.367X9 + 0.008E3$$

حيث إن: Y تعظيم قيمة شركات التأمين اللببية الملكية الداخلية، X_1 الملكية الداخلية، X_3 استقلال مجلس الإدارة، X_4 الرافعة المالية، X_5 حجم الشركة، X_7 لجنة المكافآت، X_8 لجنة الترشيحات، X_9 لجنة المخاطر، E_3 خطأ النموذج الثالث.

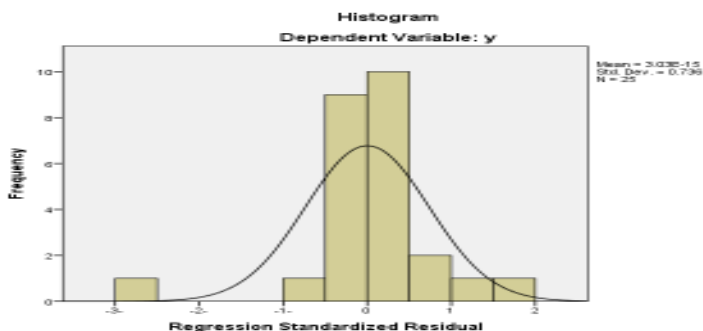
جدول رقم (19)

إحصاءات بواقى النموذج الثالث

| Std. Deviation | Mean | Maximum | Minimum | |
|----------------|------------|-------------|--------------|-----------------------------------|
| .225120175 | .74607823 | 1.24756527 | .15309012 | Predicted Value |
| 1.000 | .000 | 2.228 | -2.634 | Std. Predicted Value |
| .021 | .065 | .099 | .044 | Standard Error of Predicted Value |
| 1.366981654 | .63126658 | 4.76776218 | -4.20174360 | Adjusted Predicted Value |
| .072648609 | 0E-9 | .187777296 | -.248642191 | Residual |
| .736 | .000 | 1.902 | -2.519 | Std. Residual |
| 1.355 | .156 | 3.419 | -3.105 | Stud. Residual |
| 1.351380347 | .114811651 | 4.521511555 | -4.521511555 | Deleted Residual |
| 2.754 | .328 | 10.349 | -5.868 | Stud. Deleted Residual |
| 7.276 | 10.560 | 22.952 | 3.855 | Mahal. Distance |
| 48.025 | 14.958 | 174.205 | .000 | Cook's Distance |
| .303 | .440 | .956 | .161 | Centered Leverage Value |

يوضح الجدول السابق إحصاءات بواقى النموذج، وهي الفرق بين القيم المشاهدة وخط الانحدار المقدر ويتضح بأن قيمة Mahal. Distance العظمى 22.952 وهي أقل من القيمة الحرجة كما تربيع وبالتالي لا توجد قيم متطرفة، وكذلك تعني بواقى النموذج الجزء الباقي الذي لم تتجح الملكية الداخلية X_1 ، مجلس الإدارة X_2 ، X_3 استقلال مجلس الإدارة، X_4 الرافعة المالية، X_5 حجم الشركة، X_7 لجنة المكافآت، X_8 لجنة الترشيحات، X_9 لجنة المخاطر في تفسيره لذا يطلق عليه خطأ النموذج أو البواقى Residuals ويبلغ 0.1878 وهي أكبر قيمة له، ويرجع ذلك إلى أن النموذج الثالث السابق قد اعتمد على الملكية الداخلية، مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة، الرافعة المالية، حجم الشركة، لجنة المكافآت، لجنة

الترشيحات، لجنة المخاطرة كمتغيرات الحوكمة بمعزل عن المتغيرات الأخرى المتوقع تأثيرها في تعظيم قيمة شركات التأمين الليبية في ظل الأداء المستدام، وبشكل عام يتعين أن تكون بواقي النموذج المقترح موزعة طبيعياً حتى يمكن الاعتماد على نتائجه وهو ما يوضحه الرسم البياني الآتي مما يعني أن بواقي النموذج موزعة طبيعياً، وهذا ما يدعم الثقة في النموذج المقترح.



شكل رقم (4) التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقترح

استنتاجات ونتائج وتوصيات الدراسة:

أولاً: استنتاجات الدراسة:

1- إن هدف الوحدات الاقتصادية هو زيادة ثروة المساهمين إلى الحد الأقصى وأنه يجب على الشركة الانخراط في أنشطة مسؤولة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً إذا سمحت بتوليد قيمة لها.

2- إن الأدب يستبدل الاستدامة الكاملة بالمفهوم الأضيق المتمثل في المسؤولية الاجتماعية للشركات، التي يهيم عليها البعد الاجتماعي للاستدامة، في حين لا تشمل أبعاداً بيئية واقتصادية تذكر.

3- إن الدراسات في البلدان النامية لا تزال نادرة، وأن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسة لتسهيل التقارب في فهم العلاقة بين الممارسات المستدامة للشركات والأداء المالي.

4- دور حوكمة الشركات في دعم أداء الاستدامة للشركة يتطلب التكامل الناجح والإدارة الفعالة للاستدامة في الشركة ووجود قيادة ملتزمة وتوجيه واضح وتأثير استراتيجي؛ ولن يحدث هذا دون وجود بنية حوكمة قوية.

5- تساعد حوكمة الشركة على تنفيذ استراتيجية الاستدامة في جميع الأعمال، وإدارة عمليات تحديد الأهداف وإعداد التقارير، وتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة الخارجيين، وضمان المساءلة الشاملة.

ثانياً: نتائج الدراسة التطبيقية:

توصل الدراسة إلى وضع إطار ونموذج محاسبي مقترح للتكامل بين حوكمة الشركات والأداء المستدام للشركة كمدخل لتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية وكشفت نتائج اختبار فروض الإطار المقترح مجموعة من النتائج، هي:

1- نقبل الفرض العدمي القائل لوجود فروق معنوية بين حوكمة الشركات، وتعظيم قيمة الشركة في ظل الأداء المستدام لشركات التأمين الليبية".

2- نقبل الفرض العدمي "لايوجد ارتباط معنوي بين حوكمة الشركات، وتعظيم قيمة شركات التأمين الليبية في ظل الأداء المستدام".

3- نرفض الفرض العدم القائل "لايوجد تأثير جوهري لحوكمة الشركات في ظل الأداء المستدام على قيمة شركات التأمين الليبية"، ونقبل الفرض البديل القائل "يوجد تأثير جوهري لحوكمة الشركات في ظل الأداء المستدام على قيمة شركات التأمين الليبية".

ثالثاً: توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة، وما تطرق إليه الدراسة من أهمية الإطار المقترح يوصي الباحثان بالآتي:

1- إعداد تقرير متكامل عن العمليات بحيث يتضمن معلومات كافية وملائمة عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- 2- تبني مفهوم حوكمة الشركات على مستوى جميع الإدارات والأقسام في شركات التأمين مع وجود قيادة ملتزمة، وتوجيه واضح، وتأثير استراتيجي.
- 3- تنفيذ استراتيجية الاستدامة في جميع الأعمال، وتحديد الأهداف وإعداد التقارير، وتعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة الخارجيين والداخليين، وضمان المساءلة الشاملة.
- 4- على إدارة شركات التأمين الانخراط في أنشطة مسؤولة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً من أجل توليد قيمة اقتصادية، واجتماعية، وبيئية على المدى القريب والبعيد.

المراجع

- 1- السيد، محمد فوزي محمد، (2015)، " أثر المراجعة الداخلية للاستدامة على قيمة الشركة في ظل الإفصاح عن وبدائل إسناد دوريتها كوظيفة "، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- 2- البورصة المصرية، الدليل الاسترشادي، 2016
<https://www.egx.com.eg/ar/homepage.aspx>
- 3- عزام، محسن عبيد عبد الغفار يونس، نموذج محاسبي مقترح للتبؤ بالقيمة المولدة لحملة الأسهم لأغراض تعظيم حقوق أصحاب الملكية - دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة المنوفية، 2014.
- 4- محروس، رمضان عارف رمضان (2019)، أثر آليات حوكمة الشركات في الإفصاح عن الاستدامة بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، جامعة طنطا، مج. 1 (ابريل 2019)، ص ص 77 - 120.
- 5- Akbar, S., Poletti-Hughes, J., El-Faitouri, R., & Shah, S. Z. A. (2016). More on the relationship between corporate governance and firm performance in the UK: Evidence from the application of generalized method of moments estimation. *Research in International Business and Finance*, 38, 417-429.
- 6- Alshehhi, A., Nobanee, H., & Khare, N. (2018). The impact of sustainability practices on corporate financial performance: Literature trends and future research potential. *Sustainability*, 10(2), 494.
- 7- Ameer, R., & Othman, R. (2012). Sustainability practices and corporate financial performance: A study based on the top global corporations. *Journal of business ethics*, 108(1), 61-79.

- 8- Anria, S. (2013). Social movements, party organization, and populism: insights from the Bolivian MAS. *Latin American Politics and Society*, 55(3), 19-46.
- 9- Aoki, M. (2000). *Information, corporate governance and institutional diversity: Competitiveness in Japan, the USA, and the transitional economies*. Oxford University Press, Inc.
- 10- Burritt, R. L., & Schaltegger, S. (2010). Sustainability accounting and reporting: fad or trend?. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*.
- 11- Baumgartner, R. J. (2014). Managing corporate sustainability and CSR: A conceptual framework combining values, strategies and instruments contributing to sustainable development. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 21(5), 258-271.
- 12- Barkemeyer, R., Comyns, B., Figge, F., & Napolitano, G. (2014). CEO statements in sustainability reports: Substantive information or background noise? *Accounting Forum*, 38(4), 241–257.
- 13- Burke, J. J., Hoitash, R., & Hoitash, U. (2019). The heterogeneity of board-level sustainability committees and corporate social performance. *Journal of Business Ethics*, 154(4), 1161-1186.
- 14- Cornett, M., Marcus, A., Saunders, A., & Tehranian, H. (2007). The impact of institutional ownership on corporate operating performance. *Journal of Banking & Finance*, 31, 1771–1794.
- 15- Daily, C. M., Dalton, D. R., & Cannella Jr, A. A. (2003). Corporate governance: Decades of dialogue and data. *Academy of management review*, 28(3), 371-382.

- 16- Eccles, R. G., Ioannou, I., & Serafeim, G. (2014). The impact of corporate sustainability on organizational processes and performance. *Management Science*, 60(11), 2835-2857.
- 17- Eibes, G., dos Santos, F., Andrade, P. Z., Boura, J. S., Abecasis, M. M., da Silva, C. L., & Cabral, J. M. (2010). Maximizing the ex vivo expansion of human mesenchymal stem cells using a microcarrier-based stirred culture system. *Journal of biotechnology*, 146(4), 194-197.
- 18- E-Vahdati, S., Zulkifli, N., & Zakaria, Z. (2019). Corporate governance integration with sustainability: a systematic literature review. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 19(2), 255-269.
- 19- Felo, A. J. (2001). Ethics programs, board involvement, and potential conflicts of interest in corporate governance. *Journal of Business Ethics*, 32(3), 205-218.
- 20- Freeman, R. E., & Dmytriyev, S. (2017). Corporate social responsibility and stakeholder theory: Learning from each other. *Symphonya. Emerging Issues in Management*, (1), 7-15.
- 21- Galbreath, J. (2016). When do board and management resources complement each other? A study of effects on corporate social responsibility. *Journal of Business Ethics*, 136(2), 281-292.
- 22- Gennari, F., & Salvioni, D. M. (2019). CSR committees on boards: The impact of the external country level factors. *Journal of Management and Governance*, 23(3), 759-785.
- 23- Gillan, S.L. (2006), "Recent developments in corporate governance: An overview", *Journal of Corporate Finance*, 12, 381-402.
- 24- Gómez-Bezares, F., Przychodzen, W., & Przychodzen, J. (2017). Bridging the gap: How sustainable development can help

- companies create shareholder value and improve financial performance. *Business Ethics: A European Review*, 26(1), 1-17.
- 25- Hutchinson, M., & Gul, F. (2004). Investment opportunity set, corporate governance practices and firm performance. *Journal of Corporate Finance*, 10, 595– 614.
- 26- Hussain, N., Rigoni, U., & Orij, R. P. (2018). Corporate governance and sustainability performance: Analysis of triple bottom line performance. *Journal of Business Ethics*, 149(2), 411-432.
- 27- Jia, X., & Wang, M. (2019). The Impact of Green Supply Chain Management Practices on Competitive Advantages and Firm Performance. In *Environmental Sustainability in Asian Logistics and Supply Chains* (pp. 121-134). Springer, Singapore.
- 28- Kassem, E., Trenz, O., Hřebíček, J., & Faldík, O. (2016). Sustainability Assessment Using Sustainable Value Added. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, (220), 177-183.
- 29- Krechovská, M., & Procházková, P. T. (2014). Sustainability and its integration into corporate governance focusing on corporate performance management and reporting. *Procedia Engineering*, 69, 1144-1151.
- 30- Kocmanová, A., & Šimberová, I. (2014). Determination of environmental, social and corporate governance indicators: framework in the measurement of sustainable performance. *Journal of Business Economics and Management*, 15(5), 1017-1033.
- 31- Liao, L., Luo, L., & Tang, Q. (2015). Gender diversity, board independence, environmental committee and greenhouse gas disclosure. *The British Accounting Review*, 47(4), 409-424.

- 32- Lourenço, I. C., Branco, M. C., Curto, J. D., & Eugénio, T. (2012). How does the market value corporate sustainability performance?. *Journal of business ethics*, 108(4), 417-428.
- 33- Lo, S. F., & Sheu, H. J. (2007). Is corporate sustainability a value□increasing strategy for business? *Corporate Governance: An International Review*, 15(2), 345-358.
- 34- Lloret, A. (2016). Modeling corporate sustainability strategy. *Journal of Business Research*, 69(2), 418-425.
- 35- Martínez-Suárez, J. V., Ortiz, S., & López-Alonso, V. (2016). Potential impact of the resistance to quaternary ammonium disinfectants on the persistence of *Listeria monocytogenes* in food processing environments. *Frontiers in microbiology*, 7, 638.
- 36- Marquis, C., and Toffel, M. (2011). The Globalization of Corporate Environmental Disclosure: Accountability or Greenwashing? Harvard Business School Working Paper, No. 11-1150
- 37- Markman, G. D., Russo, M., Lumpkin, G. T., Jennings, P. D., & Mair, J. (2016). Entrepreneurship as a platform for pursuing multiple goals: A special issue on sustainability, ethics, and entrepreneurship. *Journal of Management Studies*, 53(5), 673-694.
- 38- Mahmood, Z., Kouser, R., Ali, W., Ahmad, Z., & Salman, T. (2018). Does corporate governance affect sustainability disclosure? A mixed methods study. *Sustainability*, 10(1), 207.
- 39- McWilliams, A., Siegel, D. and Wright, P. M. (2006), "Corporate social responsibility: Strategic implications," *Journal of Management Studies*, Vol. 43, No. 1, pp. 1-18.
- 40- Moradi, M., & Ebrahimi, E. (2014). Applying fuzzy AHP and similarity-based approach for economic evaluating companies

based on corporate governance measures. *Global Journal of Management Studies and Researches*, 1(1), 10-20.

41- Multaharju, S., Lintukangas, K., Hallikas, J., & Kähkönen, A. K. (2017). Sustainability-related risk management in buying logistics services. *The International Journal of Logistics Management*.

42- Mital, V., Abraham, R., Suresh, S., Anuar, N., Poozhivil, S. T., & Rubin, D. E. (2017). U.S. Patent No. 9,712,472. Washington, DC: U.S. Patent and Trademark Office.

43- Mihali, L., Müller, E. M., & Ayan, T. (2015). Strukturelle und inhaltliche Veränderungen von Anerkennungsbescheiden vor und nach Inkrafttreten des BQFG: Eine explorative Analyse am Beispiel der Berufe des Erziehers sowie des Gesundheits- und Krankenpflegers. In *Anerkennung ausländischer Qualifikationen: Forschungsergebnisse und Praxisbeispiele* (pp. 55-74). Springer Gabler, Wiesbaden.

44- Obradovich, J., & Gill, A. (2013). The impact of corporate governance and financial leverage on the value of American firms, Faculty Publications and Presentations. 25.http://digitalcommons.liberty.edu/busi_fac_pubs/25.

45- Ortiz-de-Mandojana, N., Aguilera-Caracuel, J., & Morales-Raya, M.(2016) . Corporate governance and environmental sustainability: The moderating role of the national institutional context. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 23(3), 150–164.

46- Rahim, M. M. (2013). Corporate social responsibility, corporate governance and corporate regulation. In *Legal Regulation of Corporate Social Responsibility* (pp. 13-46). Springer, Berlin, Heidelberg.

- 47- Rake, M., & Grayson, D. (2009). Embedding corporate responsibility and sustainability—everybody's business. *Corporate Governance: The international journal of business in society*, 9(4), 395-399.
- 48- Paul Shrivastava & Amr Addas (2014) The impact of corporate governance on sustainability performance, *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 4:1, 21-37.
- 49- Porter, M.E. & Mark, K.R. (2007). Strategy and society: The link between competitive advantage and corporate social responsibility. *Harvard Business Review*.
- 50- Rouf, A. (2012). The relationship between corporate governance and value of the firm in developing countries: Evidence from Bangladesh. *Journal of Economics and Business Research*, 18(1), 73-85.
- 51- Rogers, K., & Hudson, B. (2011). The triple bottom line. *OD practitioner*, 43(4), 4.
- 52- Romero, S., Jeffers, A. E., & DeGaetano, L. A. (2014). An overview of sustainability reporting practices. *The CPA Journal*, 84(3), 68.
- 53- Salvioni, D., & Astori, R. (2015). Sustainable development and global responsibility in corporate governance.
- 54- Salvioni, D. M., Franzoni, S., & Gennari, F. (2018). Social Responsibility as a factor of Convergence in Corporate Governance. In *Sustainability and Social Responsibility: Regulation and Reporting* (pp. 29-53). Springer, Singapore.
- 55- Saltaji & Issam, M. (2013). Corporate governance relation with corporate sustainability. *Internal Auditing & Risk Management*, 8(2), 137-147.

- 56- Saidat, Z., Silva, M., & Seaman, C. (2019). The relationship between corporate governance and financial performance: Evidence from Jordanian family and nonfamily firms. *Journal of Family Business Management*, 9(1), 54-78.
- 57- Sar, A. K. (2018). Impact of Corporate Governance on Sustainability: A Study of the Indian Fmcg Industry. *Academy of Strategic Management Journal*, Volume 17, Issue 1, pp1-10.
- 58- Siegel, D. S. (2009), "Green Management Matters Only If It Yields More Green: An Economic/Strategic.
- 59- Siddiqui, S. S. (2015). The association between corporate governance and firm performance—a meta-analysis. *International Journal of Accounting and Information Management*, 23(3), 218-237.
- 60- Soytaş, M. A., Denizel, M., & Usar, D. D. (2019). Addressing endogeneity in the causal relationship between sustainability and financial performance. *International Journal of Production Economics*, 210, 56-71.
- 61- Saeidi, S. P., Sofian, S., Saeidi, P., Saeidi, S. P., & Saaeidi, S. A. (2015). How does corporate social responsibility contribute to firm financial performance? The mediating role of competitive advantage, reputation, and customer satisfaction. *Journal of business research*, 68(2), 341-350.
- 62- Tobin, J. 1969. A general equilibrium approach to monetary theory. *Journal of Money Creditand Banking* 1 (1), 15–29.
- 63- Trumpp, C., Endrikat, J., Zopf, C., & Guenther, E. (2015). Definition, conceptualization, and measurement of corporate environmental performance: A critical examination of a multidimensional construct. *Journal of Business Ethics*, 126(2), 185-204.

- 64- Tobin, J. 1978. Monetary policies and the economy: the transmission mechanism. *Southern Economic Journal* 37 (April): 421-31.
- 65- Tobin, J., and Brainard, W. 1968. Pitfalls in financial model building. *American Economic Review* 58 (May): 99-122.
- 66- Tobin, J., and Brainard, W. 1977. markets and the cost of capital. In B. Belassa and R. Nelson (eds.), *Economic Progress Private Values and Public Policies: Essays in Honor of William Fellner*. Amsterdam: North-Holland
- 67- Turnbull, S. (1997). Corporate governance: Its scope, concerns and theories. *Corporate Governance: An International Review*, 5(4), 180-2
- Yadav, P. L., Han, S. H., & Rho, J. J. (2016). Impact of environmental performance on firm value for sustainable investment: evidence from large US firms. *Business Strategy and the Environment*, 25(6), 402-420.
- 68- Villanueva-Villar, M., Rivo-Lopez, E., & Lago-Peñas, S. (2016). On the relationship between corporate governance and value creation in an economic crisis: Empirical evidence for the Spanish case. *BRQ Business Research Quarterly*, 19(4), 233-245.
- 69- Vigneau, L., Humphreys, M., & Moon, J. (2015). How do firms comply with international sustainability standards? Processes and consequences of adopting the global reporting initiative. *Journal of Business Ethics*, 131(2), 469-486.
- 70- Were, M. (2003). Implementing corporate responsibility—The Chiquita case. *Journal of Business Ethics*, 44(2-3), 247-260.
- 71- Yilmaz, A. K., & Flouris, T. (2010). Managing corporate sustainability: Risk management process based perspective. *African journal of business management*, 4(2), 162.